جـــــــــــــــــــــــــــــــامعـــــــــــــــــــــــــــــــة 8 مـــــــــــــــــــــــــــــــاي 1945

قـــــــــــــــــــــــــــــــالمـــــــــــــــــــــــــــــــة

كليـــــــــــــــة العلـــــــــــــــوم الاقتصادية والتجاريـــــــــــــــة وعلـــــــــــــــوم التسييـــــــــــــــر

قســـــــــم العلـــــــــــــــوم التجاريـــــــــــــــة

مطبوعة محاضرات السنة الثالثة ليسانس نظام جديد

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

نظريات التجارة الدولية

مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

من اعداد:

د/سامي بلبخاري

السنة الجامعية 2022/2021

المحتـــوى	رقم الصفحة
تمهيد	4
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	[26-5]
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	5
المطلب الثاني: نشأة وأسباب قيام التجارة الخارجية	14
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	21
المطلب الرابع: أثار التجارة الخارجية على الاقتصاد	23
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	[68-26]
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	27
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية	42
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	51
المطلب الرابع: تقييم نظرية المناهج التكنولوجية	67
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية	[95-69]
المطلب الأول: تعريف سياسات التجارة الخارجية	70
المطلب الثاني: أهداف سياسة التجارة الخارجية	72
المطلب الثالث: أنواع سياسات التجارة الخارجية	74
المطلب الرابع: استراتيجيات التجارة الدولية	86
المراجع	97

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تكلفة إنتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال	30
2	عرض توضيحي لنظرية ريكاردو	33
3	وضع إنجلترا والبرتغال قبل وبعد قيام التجارة الخارجية	34
4	مثال تطبيقي عن نظرية القيم الدولية	39
5	صادرات وبدائل الواردات للولايات المتحدة الأمريكية	49

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نمط التخصص والتجارة الخارجية وفقا لنظرية "هكشر–أولين"	46
2	عرض توضيحي لنظرية ريكاردو	63

تمهيد:

شكلت التجارة الخارجية محورا أساسيا في أبحاث المفكرين الاقتصاديين، حيث تناولتها مختلف النظريات بالطرح والتحليل، ولا تزال تشغل فكر الباحثين وأصحاب القرار، وتحاول نظريات التجارة الخارجية تحليل الأسس التي تقوم عليها قيام التجارة الخارجية، وكذا تحليل المكاسب المتوقعة من التبادل التجاري، حيث تقوم النظريات بتجريد الحدث الاقتصادي، وذلك بعزل المتغيرات القليلة التي تؤثر في عملية التبادل حتى يتمكن المفكر من التنبؤ وتفسيره.

فسرت النظريات الكلاسيكية قيام التجارة الخارجية عن طريق اختلاف التكاليف النسبية للتخصص وتقسيم العمل بين الدول، أما النظريات النيوكلاسيكية فقد حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية انطلاقا من اختلاف أسعار السلع المرتبط باختلاف تكاليف الإنتاج بالنسبة لعوامل الإنتاج، ومع تطور الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للتطور الذي شهدته التجارة الخارجية، بفضل التقدم التكنولوجي الحاصل والجهود الرامية إلى رفع الحواجز والقيود على المبادلات التجارية ، ظهرت أساليب حديثة مفسرة لقيام التجارة الخارجية ، وذلك لسد النقائص الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية والتي عجزت عن تفسير بعض الحالات ، إلا أن محاولاتهم لا ترقى إلى مستوى النظرية العلمية الكاملة، ولكن يمكن أن تفسر جزءا هاما من التدفقات السلعية بين الدول. بشكل عام تبحث نظريات التجارة الخارجية في الأسس التي تقوم عليها التجارة بين الدول، وكذا المكاسب التي تحققها الدول المتاجرة مع بعضها البعض وحجم المكاسب والسلع والخدمات التي تتم المتاجرة فيها بين الدول.

كما تقوم السياسات التجارية بفحص الأساليب التي تؤدي إلى فرض القيود التجارية وما ينتج عنها، وتركز أيضا على الحماية التجارية وسياسات التكامل الاقتصادي، وتختلف السياسات التجارية من بلد إلى آخر، حيث تراوحت السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات الخارجية من بلد إلى آخر بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية بين الحرية التجارية والحماية (التقييد)، ولكل سياسة مؤيد ومعارض.

أما في العقود الأخيرة من القرن الماضي انتشرت عولمة الاقتصاد وتحرير المبادلات التجارية

الدولية، من هذا كله يتبين أن التجارة الخارجية تمثل أهمية كبرى في الاقتصادي ات الوطنية والدولية، ولازالت موضوع بحث العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الدولية بناء على الهدف من دراستها:

فقد عرفت تاريخيا بأنها: أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات.

وهناك تعاريف أخرى نذكر منها: هي المعاملات الدولية في صورها الثلاثة أي انتقال السلع وأفراد ورؤوس الأموال وهي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة كما قد تتحول التجارة الخارجية إلى تجارة داخلية في حالة التكاملات الاقتصادية مثل ما حدث في الوحدة الأوروبية[1].

هي تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معروفة لدى مختلف دول العالم، وللتجارة الخارجية نموذجين رئيسيين هما:[2]

- التصدير: وهو خروج للسلع والخدمات.
- الاستيراد: وهو دخول للسلع والخدمات.

هي تلك العلاقات الاقتصادية الدولية وكل النشاطات التي يقوم بين الدول باعتبار كل دولة لها كيان مستقل يتمتع بالسلطات السياسية والاقتصادية المختلفة عن الدول الأخرى وتتألف هذه العلاقات من شقين هما:

---

[1] رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2000، ص12.

[2] صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر،1999، ص 10.

- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية.
- علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية.

ومن الواضح أن هذه العلاقات الاقتصادية تتألف من:

- الحركات الدولية للسلع والخدمات.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها "فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"[1].

وتعرف أيضا بأنها "حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال"[2].

التجارة الخارجية هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية والاقتصادية الجارية عبر الحدود.

كما أن هناك من يعرفها على أنها:

"عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي "ومن خلال هذه التعاريف القديمة والحديثة يمكن أن نلخص إلى تعريف شامل للتجارة الخارجية على أنها:

"عملية التبادل التجاري في كل من السلع والخدمات وكذا حرية انتقال رؤوس الأموال وعناصر

---

[1] موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان ،2001، ص 13.

[2] شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماجيستير، جامعة وهران، 2012، ص 10.

الإنتاج المختلفة بين الدولة والعالم الخارجي بهدف تحقيق أقصى نفع ممكن".

ولعل ما يمكن استنتاجه من التعاريف السابقة مميزات التجارة الخارجية الآتية:

- تتم التجارة الخارجية وفق نظم نقدية ومصرفية تنقسم أساسا إلى عملية مبادلة السلع بالنقود الأجنبية أو بمبادلة النقود الأجنبية بالنقود الوطنية بالسلع الأجنبية؛
- التجارة الخارجية تتم باستخدام عملات متعددة؛
- وجود تشريعات ونظم تختص بتنظيم التجارة الخارجية؛
- وجود فرص للتكتلات والاحتكارات التجارية؛
- توفر فرص ووسائل النقل بحيث نجد الدول لها أسطول بحري يتم به حوالي 90 %من مجموع المبادلات التجارية؛
- اختلاف في فرص السوق والعوامل المؤثرة فيه.

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف أن التجارة الدولية عبارة مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة والغير المنظورة.

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة لكن هناك من يقول إنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الخارجية "، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني – أي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الأول – أي التجارة الدولية – فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل

من[1]:

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة)؛
- التبادل الدولي الخدمي أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير المنظورة)؛
- الهجرة الدولية أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال أي انتقالها بين دول العالم المختلفة؛
- التوافق البيئي وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أو ل يناير 2002، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح "التجارة الدولية" بعدا رسميا في إطار هذه الجولة حيث أحلت اصطلاح "تحرير التجارة الدولية "محل اصطلاح "التجارة الخارجية". فيقصد بالتجارة الدولية، التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، وإن عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع والخدمات، التكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التعاون في مجال الهجرة والسياحة.

على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل فقد جرت عادة الكثير من الاقتصادي ين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.

---

[1]زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان،2011، ص25.

- وجود عقبات ومواقع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد إذ كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورد فإنه من الناذر – وإن لم نقل من المستحيل – أن توجد دولة خارجية عن هذه الحلقة.

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات لعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي[1]:

- التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛
- تعد التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها؛
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري؛
- تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك

[1] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 6.

الواردات تنمو وبشكل مضطرد؛

- تأثير احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني؛

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من احتياجها محليا، والتي يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا ، وعلى العكس من ذلك أهميتها في الدول صغيرة الحجم لذلك فهي تتخصص في إنتاج هذه محدودة من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها اتجاه العالم الخارجي؛

برزت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس أو التكنولوجيا، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$\textbf{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الإجماليالمحليالناتج} X\ 100}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس

صحيح، وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينات والثمانيات من القرن العشرين بحوالي 6,5% في المتوسط سنويا وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي، وبالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط ،ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي، وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى

تختلف التجارة الدولية عن الداخلية في عدة جوانب، نذكر منها:

1- الاختلاف في طبيعة الأسواق[1]: وهو من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي، وبالتالي تعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص ويمكن فهم هذا الاختلاف من خلال:

- الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة: كاختلاف الأذواق، الميول، الطباع، البيئة...، وهو ما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم في السلع والخدمات، ولا يقتصر الأمر على مجرد الاختلاف في أو جه الإنفاق المختلفة، ولكن قد يتضمن أيضا اختلافا بالنسبة للسلعة الواحدة وعليه فإن ما يصلح لمجتمع ما قد لا يصلح لغيره من المجتمعات.

- انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل يعتبر حاجزا طبيعيا تتعرض له السلع عند انتقالها من دولة إلى أخرى، وإن كان هذا العنصر قد فقد الكثير من أهميته أمام التقدم الذي تشهده وسائل النقل والمواصلات في عصرنا، كما أن انتقال السلع والخدمات من بلد إلى آخر يكون عرضة لمجموعة من الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى الحواجز الاقتصادية والسياسية التي تعترض سبيل التجارة التي تجتاز حدود الدولة وغير ذلك من الحواجز التي تصنعها الحكومات عن طريق التجارة الدولية؛

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2003، ص 7.

- تكون المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في حالة الأسواق المحلية وهي ما تجعل المنتج عادة يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هاته السوق ذات مرونة طلب معينة، أما إذا حاول أن يخرج عن نطاق هذا السوق المحلي ليدخل في نطاق السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فإنه سوف يواجه سوق ذات مرونة طلب أعلى وعليه أن يكيف بذلك سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف هذه السوق.

2- اختلاف الوحدات السياسية[1]: تقوم التجارة الدولية بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية، والتعامل بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يتطلب بعض الترتيبات القانونية والتنظيمية التي قد لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية، وهذا من شأنه أن يجعل التبادل الخارجي ذو طبيعة تختلف عن طبيعة التبادل التجاري الداخلي، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها وهي لا محال تختلف من مجتمع لآخر.

3- الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزعات القومية:[2] لكل دولة سياستها الاقتصادية المتبعة والهادفة إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، والحكومات عادة لا تعطي عوامل الربح والخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الخارجية فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع، في حين أن الثانية ينشأ عنها خسارة لجزء من الثروة الوطنية أو إضافة جديدة عليها، وبالتالي لها تأثيرها على الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل.

وعلى صعيد آخر ينفذ المواطنون سياسة حكوماتهم القومية بدافع من شعورهم القومي، وبذلك فقد يمتنعون أحيانا عن شراء بعض السلع الأجنبية حتى ولوكان سعرها أرخص من السلع المحلية إذا ما

---

[1] شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 5.

[2] عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 97.

رأوا في ذلك دعما للصناعة الوطنية.

4- قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال[1]: يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك عبر الحدود السياسية الدولية، ويترتب على ذلك أن تميل عوائد الإنتاج داخل الدولة الواحدة إلى التعادل في حين يصعب ذلك التعادل في المجال الدولي، ففي داخل الدولة الواحدة إذا ما حدث اختلاف في أجور العمال(عائد العمل) بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين يؤدي ذلك إلى انتقال العمال من منطقة أو نشاط الأجر المنخفض إلى حيث يكون الأجر مرتفعا، الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين، وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال فإنه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر وذلك إلى أن يتساوى السعر في مختلف المناطق، وبالنسبة للأرض فإنه برغم ثباتها من الوجهة الطبيعية فقد يمكن تحريكها من وجهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي تقوم به.

أما على المستوى الدولي فإن هناك حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وقد تمنعها، وهذه الحواجز قد تكون قانونية (مثل القيود التي ترد على انتقال العمال أو رأس المال من دولة لأخرى)، أو اقتصادية مثل المخاطر التي يتحملها رأس المال في الدول الأجنبية ولا يتعرض لها في موطنه الأصلي، أو ثقافية مثل الاختلاف في اللغات أو العادات والتقاليد الذي يعرقل حركة العمل والتنقل، أو إعلامية مثل صعوبة التعرف على الظروف والفرص الاقتصادية المتاحة في الدول الأجنبية... إلى غير ذلك، ومع ذلك فإن الاقتصادي ين المحدثين يرون أن عوامل الإنتاج لديها نوع من القدرة على الانتقال من دولة لأخرى وإن لم يكن ذلك بنفس السهولة التي يحدث بها داخل الدولة الواحدة، فالفارق إذن هو في الدرجة قبل أي شيء آخر، وعلى أي حال فإن هذا الفارق في الدرجة بين قدرة عوامل الإنتاج على التحرك داخليا وخارجيا يعد كافيا لوجود اختلافات

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 18-19.

بين التجارة الداخلية والخارجية[1].

5- اختلاف الوحدات النقدية والمصرفية[2]: يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والخارجية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الخارجية وفي استخدام عملات مختلفة في التجارة الخارجية، ولهذا السبب تبرز المشكلات الاقتصادية نتيجة للتغيرات في القيم النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن وخاصة إذا كانت العملات المختلفة غير قابلة للتحويل إلى ذهب، حيث تتقلب أسعار الصرف بدرجة أكبر مقارنة مع تلك المرتبطة بقاعدة الذهب، وهكذا فإن حساب وتنفيذ المعاملات التجارية الدولية يتضمن نوعا من التكاليف والمخاطر التي لا توجد في التجارة الداخلية.

أما فيما يتعلق باختلاف العملات فترى النظرية الحديثة أن اختلافها بين دولة وأخرى ليس مبررا لوجود نظرية مستقلة، فمن الممكن أن يرتبط سعر الصرف بين الدولتين على أساس القوة الشرائية للعملتين، وطالما أمكن تحويل عملة الدولة إلى عملة الدولة الأخرى فلا يوجد اختلاف رئيسي بين التجارتين الداخلية والخارجية، وثمة أيضا اختلاف في النظم المصرفية سواء بالنسبة لعملية إصدار العملة أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان بين الدول تشكل العامل الهام في التفرقة بين التجارتين الداخلية والخارجية، فالبنوك على سبيل المثال لا تشدد كثيرا في منح القروض لتمويل عمليات التبادل الداخلية، في حين تتطلب إجراءات أكثر تعقيدا في تمويل التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: نشأة وأسباب قيام التجارة الخارجية

1- أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت

---

[1] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

[2] عبد الرحمن روابح، مرجع سبق ذكره، ص 98.

النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى وإذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بكلفة ونفقة يصبح عنها الاستيراد من الخارج مفضلا، ومن هنا تبدو أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية.

وقد دأب الاقتصاديون منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة وفقا لنظرية التخصيص التي نادى بها آدم سميث، وأبرز هو ومن تبعه من الاقتصادي ين الكلاسيك مزايا الأخذ بها، أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ومن ثم يصل إلى مستوى أعلى من الرفاهية.

ويؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى.

والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ فإذا كان الإنسان يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية، فلماذا لا تتخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول؟ وإذا تخصص الأفراد وفقا للمزايا النسبية التي يتمتعون بها يؤدي إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية التي يمارسونها فيما بينهم ، فإن التخصص الدولي وما سيتبعه من قيام التجارة الخارجية بين الدول سيؤدي أيضا إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة وبالتالي زيادة دخول الأفراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية ، وعلى ذلك فالمنطق الذي

تقوم عليه التجارة الخارجية لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية فكلاهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل.

وفيما يلي سنشرح بشكل موجز النظريات الاقتصادية المختلفة التي ظهرت لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، والتي يمكن دمجها في مجموعتين من النظريات[1]:

- الأولى: النظرية الكلاسيكية التي أسسها آدم سميث وريكاردو: حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي، إلى أنه أي دولة تقوم بشراء سلعة من الخارج إذا كانت تكاليف الإنتاج النسبية (وبالتالي الأسعار النسبية) هي التي تحدد نوعية السلع المستوردة والسلع المصدرة كذلك، أي هيكل التجارة الدولية؛
- الثانية: النظرية الحديثة التي أسسها هكشر وأولين: حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي، إلى اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة، وليس إلى اختلاف الميزة النسبية كما تعكسها تكلفة العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب والمبررات الاقتصادية لقيام التجارة الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو إلى قيام التجارة المحلية داخل البلد أو منطقة هذا البلد، ألا وهي رفع مستوى المعيشة.

وهناك حقيقتان على جانب كبير من الأهمية توضحان السبب في مساهمة التجارة الخارجية في رفع مستوى المعيشة.

- **أولا:** ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات والحقيقة أن عالمنا اليوم عالم غاية في التنوع، فبعض الدول غنية بالموارد التي تعمل بها والبعض الآخر فقير في مواردها.

[1] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر ة التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ،2000، ص17.

- **ثانيا:** نظرا لاختلاف البيئة فإن تكاليف إنتاج كل السلع والمؤسسات تختلف من دولة لأخرى بشكل ملحوظ، وهذه الحقيقة بعينها أي وجود اختلافات أخرى في تكاليف الإنتاج بين الدول هي السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية.

أسباب أخرى لقيام التجارة الخارجية[1]:

- ارتفاع القدرة الإنتاجية لمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الكم من الإنتاج.
- الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال للدول النامية.
- الضعف المتزايد في الفرص التسويقية للسلع والخدمات للسلع والخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات كما هو الحال في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم هذه الأيام.
- الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصا في إفريقيا وكما كان سائدا في المستعمرات.
- ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة.

2- علاقة التجارة الدولية بالتخصص الدولي:

يتضح مما سبق أن التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية وقد أكد الاقتصاديون الأوائل على هذه الظاهرة، حيث يقررون أن الفرد إذا تخصص

[1] شيخي حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

في أداء عمل واحد يتقنه ترتفع درجة مهارته، وتزيد إنتاجيته ومن ثم يحصل على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية ، ولذلك لا بد أن تتخصص الدول كذلك في إنتاج أنواع معينة من السلع والخدمات ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية، ثم تبادل ما يزيد عن حاجتها مع الدول الأخرى طبقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

- **الموارد الطبيعية:** قد يؤدي المناخ والظروف الطبيعية السائدة في بلد ما إلى أن يتخصص في إنتاج أنواع معينة من الزراعات التي تتلاءم مع تربته أو مناخه، ودرجات الحرارة أو متوسط كميات المياه، ورغم أهمية المناخ كعامل من عوامل التخصص الدولي، إلى أن دوره يضعف تدريجيا نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، حيث أصبح بالإمكان القيام بتغييرات مصطنعة في مناخ الدولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج، كانتشار ظاهرة البيوت البلاستيكية والزجاجية، فضلا عن ذلك فقد استغنت بلدام عديدة عن بعض المنتجات الزراعية بمنتجات صناعية بديلة، فعلى سبيل المثال يحل المطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي والألياف والخيوط الصناعية محل كثير من منتجات الصوف والقطن والحرير... وغيرها[1].

وتختلف دول العالم اختلافا كبيرا فيما بينها في حيازتها للموارد الطبيعية كالنفط في بلدان معينة أو الفحم والحديد والنحاس وغير ذلك من خامات في بلدان أخرى، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة لهذه المواد الأولية.

وقد تمتاز دول معينة بتربة خصبة ومناخ ملائم وبكميات من تساقطات المياه مناسبة للري أو لتوليد الطاقة الكهربائية، فتتخصص دول في إنتاج بعض المنتجات الزراعية كتخصص مصر في إنتاج القطن، والبرازيل في إنتاج البن، وإندونيسيا في إنتاج المطاط... وغيرها.[2]

- **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** لا يتحدد تخصص البلد المعني على أساس مواردها

[1] عبد الرحمن روابح، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الطبيعية فحسب بل وكذلك على أساس المعروض من اليد العاملة (الموارد البشرية وطبيعة رأس المال البشري)، فبعض الدول قد توجد فيها وفرة اليد العالمة غير الماهرة (كالعديد من البلدان النامية)، في حين لا تتوفر لديها الكميات الكافية من رؤوس الأموال الازمة للصناعة، في مثل هذه الحالة قد تتجه هذه البلدان إلى الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية والتي لا تتطلب مهارات فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة كصناعات النسيج والمواد الغذائية والصناعات الزراعية وما شابه ذلك، وعلى العكس قد يقل عرض العمل في بعض الدول الصناعية الكبرى وعندئذ تتجه تلك الدول إلى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية في حال توفرت لديها مقومات مثل هذه الصناعات من رأس المال ومعرفة وخبرات... وغيرها.[1]

- **تكاليف النقل:** إن تكاليف سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى سعر السلعة، وعلى ذلك فالدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ تتوافر لها إمكانية توسيع حجم تجارتها الخارجية بالمقارنة بدول أخرى تتماثل معها في كل الظروف فيما عدا ميزة توطين الصناعة بالقرب من الموانئ والسواحل نظرا لأن تكاليف النقل البحري أقل من النقل الجوي أو البري، الأمر الذي يخفض من تكاليف نقل السلعة ومن سعرها على المستوى الدولي، وهذا يعني أن ميزة انخفاض تكاليف النقل تحقق أفضلية نسبية للدولة في إنتاج وتبادل هذه السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق الدولية.[2]

- **التكنولوجيا الحديثة:** المقصود بذلك أن الدولة التي يتوافر لها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة (الاختراع والابتكار) تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية غالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي، ومثل هذه السلع بالطبع لا تكون موجودة في الدول الأخرى على الأقل في فترة ظهورها، فالعتاد والآلات والسلع الجديدة التي تنتج بواسطة التكنولوجيا

[1] عبد الرحمن روابح، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص ص 14-15.

الحديثة في كل من أمريكا وبريطانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا... وغيرها تشكل عماد تجارتها الدولية[1].

- **الاختلاف في الأسعار:** إن الأساس الجوهري لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في اختلاف الأسعار بين السلع المنتجة محليا وتلك المستوردة من الخارج، فالمستهلك يسعى إلى الشراء من أرخص الأسواق لكي يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته من دخله المحدود، وبالتالي فهو يفضل السلع ذات السعر المنخفض سواء أكانت منتجة محليا أو مستوردة من الخارج، وفي المقابل فإن المنتج يرغب ببيع سلع بأعلى الأسعار سواء أكان في الداخل أو في الخارج.

إن الفرق بين ثمن سلعة ما في بلد التصدير وبين ثمنها في بلد الاستيراد سيؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينهما، إلا أن وجود نفقات النقل والرسوم الجمركية أو تفاوت ت أسعار الصرف كل ذلك سيؤدي إلى تغيير فروق الأسعار بين البلدين مما قد يؤثر على حجم التبادل الدولي[2].

من كل ما تقدم يتبين لنا أن التخصص هو أساس قيام التجارة الدولية، ولكن ينبغي ألا يتم تناول مسألة التخصص والعوامل المؤثرة فيه بصورة جامدة فإذا ما توفرت الأرض الخصبة والمناخ الملائم في بلد ما، فإن ذلك لا يعني أنه حكم على هذا البلد أن يبقى للأبد مجرد مصدر المنتجات الزراعية وحدها، إذ يمكن بفضل إتباع سياسات اقتصادية معينة الانتقال إلى اعتماد صناعات محددة، كذلك النقص في رؤوس الأموال لا يعني الحكم على البلد المعني بألا يلجأ أبدا إلى إنتاج سلع ذات كثافة رأسمالية، فاللجوء إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لها هو أحد الوسائل لسد النقص في هذا المجال، والأمر نفسه ينطبق على عوامل الإنتاج الأخرى من يد عاملة وخبرات ومعارف... وما شابه ذلك.

---

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000، ص 16.

[2] عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 96.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها:[1]

1-مستوى التنمية الاقتصادية:

حيث أن هذا العامل يلعب دورا في الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2-أو ضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فه بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى، وهناك عوامل أخرى هي:

- إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

3-سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:

تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد تزداد أهميتها باعتبارها

[1]عبد الباسط عبد الوفا، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص14

منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

4- **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

5- **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

6- **تغير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[1]

إن تفاوت تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول (بسبب اختلاف أسعار عناصر الإنتاج النسبية) يعتبر محددا أساسيا لقيام التجارة الخارجية، فعندما تمتلك دولة ميزة نسبية في سلعة (أو سلع) معينة فإن ذلك يعني أنها تتمتع فيها بأدنى تكلفة فرصة بديلة، أي أنها تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية وهو ما يجعلها تتخصص في إنتاج هذه السلعة (أو السلع) وتبادلها بغيرها من السلع التي تكون أكثر تكلفة إذا قامت هي بإنتاجها محليا.

ومن هذا المنطلق فإن اختلاف تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع يعد عاملا هاما لقيام التجارة بين الدول، خاصة منها تلك التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير[2]، ذلك أن الإنتاج الواسع من منتج معين بالنسبة لبلد ما سيؤدي إلى تناقص معدل كلفة الإنتاج في هذا البلد ويمنحه بالتالي ميزة نسبية في ذلك المنتج مقارنة بغيره.

إن اختلاف المناطق في العالم يجعل بعضها في حاجة إلى البعض الآخر لإكمال ما لديه من نقص، واختلاف الظروف الطبيعية والمكتسبة بين الدول عامل مهم في تفسير التخصص الدولي الذي يقود

---

[1] محمد حشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 17.

إلى زيادة التبادل التجاري، ونعني بالظروف الطبيعة: المناخ وخصوبة الأرض والموارد الموجودة في باطن الأرض.

إن اختلاف المناطق في العالم يجعل بعضها في حاجة إلى البعض الآخر لإكمال ما لديه من نقص، واختلاف الظروف الطبيعية والمكتسبة بين الدول عامل مهم في تفسير التخصص الدولي الذي يقود إلى زيادة التبادل التجاري، ونعني بالظروف الطبيعة: المناخ وخصوبة الأرض والموارد الموجودة في باطن الأرض.[1]

7- التجارة ونفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

8- الشركات المتعددة الجنسيات: نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على لعديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة المشروعات وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة[2].

المطلب الرابع: أثار التجارة الخارجية على الاقتصاد

هناك علاقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد، ولها أثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة ويظهر هذا بوضوح من خلال أثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد وهي كما يلي[3]:

---

[1]زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر،1998، ص ص63-68.

[2]مجدي محمد شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، لبنان، 1996، ص82.

[3]زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

1- النمو الاقتصادي:

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وخططها، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنه من ارتفع مستوى الدخل القومي تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي باعتبار الصادرات إضافة أو حقن في الاقتصاد حسب التعبير الكيتري Injection.

للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية.

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي وهي بمثابة عملية تسرب إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه.

كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصة الطبيعية والبشرية وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة، وبهذا يتضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي وطبيعة تركيب اقتصادها.

2- الدخل القومي:

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، أما تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي، فيمكن أن تبينه من خلال الإجابة على السؤال التالي:

أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها؟

الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج.

ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك كلاهما يجر طالبا على السلع أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه، والموجود بصورة مباشرة من خلال الاستيراد ويدخل في البنية التحتية للاقتصاد ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداول.

وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

الإنتاج– الصادرات +الواردات =الاستهلاك + الاستثمار

أو

الدخل القومي = الإنفاق المحلي (الاستهلاك المحلي+ الاستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي + الصادرات – الواردات

والسؤال الذي يستوجب الإجابة عنه:

هو إلى مدى يزيد الدخل بزيادة صادراته وإلى مدى ينقص بزيادة وارداته؟

يمكن الإجابة عنه بالتطرق إلى ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية حيث يوضح أن كل زيادة صافية في الدخل القومي وكل نقص صافي فيه وبالتالي المضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة أخرى في الادخار وزيادة ثالثة في الاستيراد.

3– استغلال الموارد:

تمكن التجارة الخارجية من استغلال أكفأ للموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير إستراتيجية

وبدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق ووفورات الإنتاج وربما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها.

كما أن سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل وكذلك خسارة اقتصادية قادحة لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي.

4-توزيع الدخل:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والاجتماعي، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المسواة بين دول العالم ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

لا تستطيع الدول النامية أن تتوقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصاداتها وليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الاستيراد.

كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك ...وتعمل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين البلدان وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية وحتى يتم الوقوف عن كتب للنظريات الحديثة في

مجال التجارة الخارجية لا بد من التطرق إلى النظريات الكلاسيكية والعوائق الموجودة في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أو اخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب من التجارة. واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر الذي نشأ على إنقاص أفكار المدرسة التجارية منذ القرن السادس عشر وحتى أو اخر القرن الثامن عشر، حيث تحاول نظرياتهم تفسير أمور ثلاثة هي:

- أما الأمر الأول فيتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، ومنه التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي؛
- أما الأمر الثاني فيختص بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستستقر في التجارة الدولية، أي تحديد النفع من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة؛
- أما الأمر الثالث فيتعلق بكيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية إذا ما طرأ ما يخل به.

وهي النقاط التي سنحاول مناقشتها من خلال هذا المبحث وذلك من خلال دراسة كل من نظرية النفقات المطلقة، نظرية النفقات النسبية ونظرية القيم الدولية.

ويمكن عرض ملخص لنظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:

1-نظرية المزايا المطلقة[1]:

إن أو ل اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك، حيث هاجم فيه بشدة أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرتهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال، ودعا بدلا منها إلى حرية التجارة باعتبارها أحسن سياسة بالنسبة لأقطار العالم[2]. نظرا لأن فكرة التجاريين فيما يخص التجارة الدولية ترتكز على محورين أساسيين هما[3]:

- المحور الأول يتمثل في ضرورة تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية بغية الحفاظ على ميزان تجاري متوازن.

- أما المحور الثاني فيتمثل في ضرورة تشجيع الصادرات، من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة، كإعانات التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير من خلال إتباع نظام ما يسمى بـ (Draw Back) من ناحية أخرى، والهدف من ذلك هو تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة.

وقد استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Advantage)

وتقوم نظرية المزايا المطلقة بتوضيح فرض مفسر: يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة. وذلك بناء على

---

[1] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 2011، ص12.

[2] دومنيك سلفا تور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص10.

[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص80.

عدة افتراضات أساسية: أو لها: المنافسة الكاملة، ثانيهما: التوظيف الكامل، ثالثهما: الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي، رابعهما: تماثل الأذواق.

وقد افترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقة أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

تقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك بناء على عدد من الفرضيات، نذكر منها:

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الخارجية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
- التجارة الخارجية ترجع بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- التجارة الخارجية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية. ويتمثل ذلك في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة.
- تركز النظرية على النفقات المطلقة، وليس على النفقات النسبية لكل سلعة، أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الخارجية.

ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض دولتين هما انجلترا والبرتغال وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والقمح وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيان التجارة الخارجية بينهما كان على النحو التالي:

الجدول رقم (1): تكلفة إنتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال

السلعة / البلد	القماش	القمح
انجلترا	3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغال	6 دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

المصدر: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2000، ص22.

ويبدو من هذا المثال أن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال وارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال يخمل منتجي القمح على تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين البرتغاليين وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق انجلترا للثانية وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا وفي صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجاتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها.

- **عيوب النظرية المطلقة لآدم سميث.**

لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى نظرية آدم سميث يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا؛

[1]محمد، دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، 2010، ص ص14-15.

–لم يعرف "آدم سميث" ثروة الأمة بقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة كما عرفها التجاريون بل عرفها بقدرتها على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل التي تمكنها من زيادة القدرة الإنتاجية، وهذا لا يتم عن طريق الحرية الاقتصادية، وأن دور الدولة محدود يتمثل في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تنافسية دون قيود احتكارية، وأن تقسيم العمل يحقق أعلى إنتاجية في ظل المنافسة الكاملة[1]؛

- قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية ادم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية؛

– إن نظرية ادم سميث في التجارة الخارجية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية، في حين ثمة فوارق واختلافات جوهرية بينهما؛

– يلاحظ أن نظرية الميزة المطلقة تفسر جزءا فقط من تجارة العالم وهي بعض التجارة بين الدول المتقدمة والنامية، لكنها تعجز عن تفسير التجارة بين الدول المتقدمة مع بعضها. في ضوء هذه النقائص التي اتسمت بها نظرية الميزة المطلقة في التجارة الخارجية، وكذا الانتقادات الموجهة لها، وضع **دافيد ريكاردو** نظريته في التجارة الخارجية، التي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي أو الميزة النسبية في إنتاج السلع والتخصص على هذا الأساس، والتي غدت أساسا للنظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

2–نظرية المزايا:

لقد شغلت الاستفسارات السابقة فكر الاقتصادي المعروف دافيد ريكاردو (David Ricardo)، حيث نشر ريكاردو كتابه مبادئ في "الاقتصاد السياسي والضرائب"[2] عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 29.

[2] David Ricardo, The Principles of Political economy and Taxation, London,1817.

النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون[1].

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة. ويستند قانون النفقات النسبية إلى **مجموعة من الافتراضات**[2]:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري؛
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق؛
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة؛
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول؛
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة؛
- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى؛
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية؛
- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛

[1] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] نفس المرجع السايق، ص33.

- استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلعة، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها؛
- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري؛
- الملاحظ أن التقدم الذي جاءت به النظرية النسبية هو عدم تجاهل القدرة النسبية للدول في إنتاج السلع، بحيث يمكن أن يتم التخصص في الإنتاج للسلع من خلال اتفاق الدولتين على من ينتج، هذا الأمر الذي يؤسس لمبدأ التخصص في الإنتاج القائم على العمل، وضرب ريكاردو مثالا لذلك وهو وجود دولتين فقط هما إنجلترا والبرتغال، كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنسوجات والخمور واعتمد على نظرية العمل للقيمة، أي تكلفة السلع تقاس بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): عرض توضيحي لنظرية ريكاردو

السلعة / الدولة	المنسوجات	الخمور	التكاليف النسبية للمنسوجات	التكاليف النسبية للخمور
إنجلترا	100	120	**0,83**= 120/100	**1,2**= 100/120
البرتغال	90	80	**1,125**= 80/90	**0,89**= 90/80

المصدر: محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 2011، ص 32.

الواضح من خلال الجدول أن البرتغال يتفوق على إنجلترا في إنتاج السلعتين، لكن هذا التفوق أعظم في إنتاج الخمر من إنتاج النسيج، أي أن البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر مقارنة بالنسيج وهي 0,89، وهي أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالخمر وهي 1,125، على العكس من ذلك، فإن إنجلترا ذات ميزة نسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالخمور وهي 1,2، ويتضح مما سبق، أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذلك تقوم بينهما تجارة خارجية، وعليه

يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج وحدتين خمور، ومن مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج وحدتين من النسيج، ويتم التبادل وحدة بوحدة، وتستفيد كلا الدولتين من قيام التجارة بينهما. ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): وضع إنجلترا والبرتغال قبل وبعد قيام التجارة الخارجية

بيان	وضع إنجلترا	وضع البرتغال
1- قبل قيام التجارة الخارجية	تقوم إنجلترا بإنتاج وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها (100+120) = 220ساعة عمل	تقوم البرتغال بإنتاج وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها (90+ 80) = 170 ساعة عمل
2- بعد قيام التجارة الخارجية	تتخصص إنجلترا في إنتاج وحدتين منسوجات بتكلفة قدرها (2×100) = 200ساعة عمل	تتخصص البرتغال في إنتاج وحدتين خمور بتكلفة قدرها (2×80) =160ساعة عمل
3- يتم التبادل الدولي على أساس مبادلة وحدة بوحدة	بعد قيام التجارة الخارجية يصبح لدى إنجلترا وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها 200 ساعة عمل	بعد قيام التجارة الخارجية يصبح لدى البرتغال وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها 160 ساعة عمل
4- المكسب المتوقع من قيام التجارة الخارجية	20 ساعة عمل	10 ساعات عمل

المصدر: محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 2011، ص 35.

من خلال الجدول رقم (3) يتضح ما يلي:

- قبل قيام التجارة قامت كل دولة بإنتاج السلعتين بفض النظر عن تكلفة كل منهما؛
- بعد قيام التجارة الخارجية تخصصت كل دولة بالكامل في إنتاج السلعة التي تتمتع في انتاجيتها بميزة نسبية، أي تنتجها بتكلفة نسبية أقل؛
- تتم التجارة الخارجية بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة، وهذا افتراض تحليلي مبسط، ولذا يتحقق مكسب لكل من الدولتين من قيام التجارة الخارجية.

يرى ريكاردو أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال منخفضة إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية لرأس المال متساوية في البلدين، وسيتخلص ريكاردو مما تقد أنه ليس من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج المنسوجات، رغم أنها تنتجه بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجه المطلقة في إنجلترا، لأن التكلفة النسبية له أكبر من التكلفة النسبية للخمور. فالعبرة إذا هي في التكلفة النسبية، وليس بالتكلفة المطلقة، فالاختلاف في التكلفة هو الذي يعتبر الشرط الضروري وليس الكافي لقيام التبادل التجاري بين الدولتين فحسب، وإنما لاستفادة كليهما من هذا التبادل. أي بتعبير أخر، تتخصص البرتغال في إنتاج السلعة التي يكون تفوقها في إنتاجها أكثر نسبيا، وتتخصص إنجلترا في أنتاج السلعة التي يكون تخلفها في إنتاجها أقل نسبيا[1].

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى. وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات:

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة؛

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريف ة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد؛
- تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن؛ إلا أن هذا الفرض غير واقعي، لأن كينز أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل؛
- تفترض هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة)، وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات (تزايد الغلة)؛
- افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات والواردات مما يقيد حرية التجارة؛
- تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول والسلع؛
- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح؛

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

3-نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، حيث تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو-ميل"، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو، حيث قام جون ستيوارت ميل بإضافة عامل الطلب إلى هذه الأخيرة لتحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، حيث اكتفى "دافيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، ولم يحدد العوامل التي تسمح من اقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى، وقد أو ضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.[1]

فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، يتحدد معدل التبادل في هذه النظرية حسب قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبالتالي تعود المكاسب أكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، ويحصل صاحب أكبر طلب على المكاسب الأقل، ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر، والعكس صحيح، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن

[1] محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 2000، ص 23.

تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل، لقد دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم المكسب الدولي.

- **الافتراضات التي تقوم عليها نظرية القيم الدولية:**

- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى؛
- سيعتمد موقع معدلات التبادل (نسب) على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذلك على مرونة هذا الطلب، إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند سعر معين كبيرا، في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى عند السعر نفسه قليلا فستميل شروط التجارة الدولية لمصلحة الدولة الثانية والعكس صحيح؛
- ما دمنا لا نستطيع تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين فإننا لا نستطيع التخمين عند أي نسب يمكن تبادل السلعتين وبما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل أي نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة، وبمعنى آخر إن معدلات (نسب) التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين؛

لتوضيح محتوى النظرية يأخذ ستيوارت ميل مثالا توضيحيا لبيان كيفية تحديد القيم الدولية فهو يفترض أن 20 وحدة من النسيج يكلف إنجلترا كمية من العمل مثلما يكلف إنتاج 15 وحدة من الأقمشة، أما في ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من النسيج إنما يكلف قدرا من العمل مثلما يكلف إنتاج 20 وحدة من الأقمشة.

الجدول رقم (4): مثال تطبيقي عن نظرية القيم الدولية

(الوحدات المنتجة من النسيج في أحد البلدين، تكلف نفس كمية العمل من الأقمشة في نفس البلد)

السلعة / البلد	النسيج	الأقمشة
إنجلترا	20 وحدة	15 وحدة
المانيا	10وحدات	20 وحدة

المصدر: بوشنافة الصادق، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 11.

إن ستيوارت ميل بدلا من أن يأخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في البلدين باعتبارهما من المعطيات، مع اختلاف نفقة العمل اللازمة لإنتاج كل كمية، فقد افترض كمية معينة من العمل في كل بلد مع اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها كل من السلعتين[1]، أما معدل التبادل التوازني بين السلعتين فهو الذي على أساسه تتساوى تماما القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الأولى، وعليه فإن جون ستيوارت ميل يرى بأن المنسوجات في كل من إنجلترا وألمانيا تكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلف إنتاج الأقمشة، ولكن تتمتع ألمانيا بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج الأقمشة، في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية عن ألمانيا في إنتاج المنسوجات، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الأقمشة من ألمانيا، في حين تتخصص ألمانيا في إنتاج الأقمشة وتستورد المنسوجات من إنجلترا.

[1] أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 35.

وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية إلى النقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة[1].

4- تقييم التحليل الكلاسيكي

كما سبق وأن رأينا، فإن التحليل الكلاسيكي في تفسير التجارة الدولية قد تعرض للنقد الشديد من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين، ويمكن إيجاز هذه الانتقادات في النقاط التالية:

- إن التحليل الكلاسيكي يركز على أن القيم التبادلية للسلع داخل الدولة إنما تتحدد على أساس مقدار كمية العمل المبذول في إنتاج هذه السلع، أي على أساس نظرية القيمة- عمل، وبالتالي فهي تحصر تكلفة السلعة بما تتطلبه من عمل لإنتاجها، مهملة بذلك باقي عوامل الإنتاج الأخرى والتي نعرفها جميعا مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجيا والتنظيم والتي تدخل هي بدورها وبشكل مباشر في تحديد قيمة السلعة، إضافة إلى أن عنصر العمل في حد ذاته يعتبر غير متجانس، فقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك هي استبعاد النظرية الكلاسيكية لكثير من العناصر الواقعية للتحليل الاقتصادي ومنه ابتعادها عن الواقع، مما أدى إلى عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية؛[2]

- يرى بعض الاقتصاديون أن الاقتصادي ين الكلاسيكيين كان اهتمامهم موجه إلى إيضاح الربح من التجارة الدولية، أكثر من اهتمامهم بشرح ميكانيكية التجارة (آلية التجارة)، فهي (النظرية

[1] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] / سامي عفيفي حاتم: مرجع سبق ذكره، ص110

الكلاسيكية) قد نجحت في شرح أثر التجارة على رفاهية الدول، وأو ضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف الإنتاج النسبية تحقق منافع (مكاسب) عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب أين يكمن، إما في أن التكاليف أقل أو أن إنتاجية العمل أكبر من بلد لآخر؛[1]

– يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الدولية أن الإنتاج والتخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون ثبات الغلة، ويجرف هذا الغرض النظرية إلى البعد عن الواقع والبساطة في التحليل، وبالتالي عدم منطقية وقبول النتائج المتوصل إليها، ذلك لأن الواقع العملي يشير إلى أن الإنتاج يخضع في ظروفه في غالب الأحيان لقانون الغلة المتناقصة(النفقة المتزايدة)، في حين يخضع إنتاج جانب كبير من المشروعات الصناعية لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة)، والاتجاه بالتالي بالقدرات الإنتاجية لهذه المشروعات نحو الحجم الأمثل للإنتاج؛

– أن النظرية الكلاسيكية قد عمدت على تفسير التجارة الدولية على أنها حالة مبسطة قائمة على عدة فروض، كقيام التجارة فقط بين دولتين وليس مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم في سلعتين وليس مجموعة كبيرة من السلع، إضافة إلى إهمال النظرية لنفقات النقل للسلع بين الدول.

– النظرية ذات طابع استاتيكي (ساكن) فهي لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن ومدى تأثيره على التطور في هيكل الاقتصاد ونمو عوامل الإنتاج، والدور الذي يلعبه ذلك في اكتساب المزايا النسبية، أو كما تعرف اليوم بالمزايا التنافسية.

كل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية، مما دفع العديد من الاقتصادي ين إلى إعادة صياغة جانب كبير من أجزاء التحليل الكلاسيكي الذي عرضه مفكرو الرعيل الأول، ووضعه في قالب يجنبه

[1] / سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص94

الانحراف في تيار التبسيط والبعد عن الواقع في تحليل الظواهر الاقتصادية الدولية، وقد أطلق على هؤلاء المفكرون من الرعيل الثاني اسم "النظرية الكلاسيكية الحديثة" أو النظرية النيو كلاسيكية.

المطلب الثاني: النظريات النيو كلاسيكية

استمرت النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية النيو كلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، والتخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل؛ أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور.

ظهرت هذه النظريات في أعقاب الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، وتظم مجموعة من الأفكار والنظريات أهمها:

1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة لـ "هابلر"

انتقد "هابلر" 1936 الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة، واعتمد على فكرة نفقة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة) بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، ونفقة الاختيار أو الاستبدال تعبر عن اختيار سلعتين يمكن إنتاج أيهما باستخدام عامل معين من عوامل الإنتاج، وإنما لا يمكن إنتاجهما معا في وقت واحد وبالتالي فنفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح، وإنما هي النفقة التي ضحي بها من أجل إنتاج سلعة من السلع[1] مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى وضع افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها[2].

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 117.

[2] محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

يقوم التحليل في التجارة الدولية في إطار التوازن العام، من مقارنة العرض والطلب في كل بلد، وفي هذا الإطار تتغير الأسعار النسبية للسلع، وتصبح الأساس في تعريف التفوق النسبي وشروط التبادل، وكلما كان مستوى الإنتاج لسلعة ما مرتفع، وجب أن نتخلص من كميات معتبرة من السلعة الأخرى إذا أردنا أن نرفع من الكميات المنتجة من السلعة الأولى، وبالتالي فإن حدود إمكانيات الإنتاج هي دالة مقعرة، عكس دالة الإنتاج في النظرية التقليدية التي تأخذ خط مستقيم[1].

- **عرض نظرية نفقة الاختيار:** حسب "هابلر" فإن نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالمزايا التي يتحصل عليها عند إنتاج سلعة أخرى، في هذه الحلة يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية التي نستخدمها، تتناسب أثمان السلع داخل كل دولة مع نفقات استبدال هذه السلع، وبالتالي فإن البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع التي ينتجها يمكن له أن يحقق الكسب من التجارة الدولية، وقد استخدم "هابلر" لتفسير هذه الأخيرة ما يسمى منحنيات السواء، إن اختلاف الأثمان النسبية في دولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية، ويتحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين بواسطة تقاطع قوى العرض والطلب في البلدين معا، وهذا ما يسمى بالطلب المتبادل[2].

إن نفقة الاستبدال تصلح أساسا لتفسير التبادل الدولي، فالبلد المعين يتمتع بعوامل إنتاج عديدة وهو يستخدمها جميعا، لذا يجب التخلي عن فكرة "ريكاردو" القائلة بأن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد، بينما كل العوامل تشارك في إنتاج السلع المختلفة، وعلينا أن نحسب نفقة إنتاج هذه السلع بمعيار مشترك غير العمل، هذا المعيار المشترك هو نفقة الاختيار أي النفقة التي يضحى بها لإنتاج السلعة[3].

---

[1] Christian AUBIN & Philippe NOREL, Economie Internationale : Faits Théories et Politiques, édition du seuil, Paris, 2000, pp 25-26.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] أحمد بديع بليخ، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص 280.

– **انتقادات نظرية نفقة الاختيار:** على الرغم من أن "هابلر" استطاع في ظل فكرتي نفقة الاختيار ومنحنيات السواء الجماعية، إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا أنه:

– لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول.

– تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات وعناصر الإنتاج، هو تحليل محدود المدى بالنظر إلى أن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع على أساس المقايضة بل على أساس النقود أي على أساس الأثمان، وهكذا لا يتوافق هذا التحليل مع نظرية الثمن سواء كان ثمن هذه المنتجات أو ثمن عناصر الانتاج[1].

2–نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (هيكشر وأولين)

إن فكرة هذه النظرية تقوم على اختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية. إذا أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها .

وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة النسبية للسلع التي تحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها وبالتالي ستستورد هذه السلعة من الخارج .ولقد اعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول وأخرى مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدول وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين هما:

- اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل النتاج؛
- اختلاف دول إنتاج السلع المختلفة.

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل، الإسكندرية، 2008، ص 36.

كما تقوم نظرية هيكشر وأولين على نظريتين إذ تقوم كل نظرية على تفسير بعض المتغيرات التي قام بها.

أ- **نظرية هبات عنصر الإنتاج:** هذه النظرية تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة، أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج.

ب- **نظريات تعادل أسعار عناصر الإنتاج:** وهذه النظرية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على أسعار النسبة لعناصر الإنتاج.

الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج:[1]

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصر إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت، ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول؛
- تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين ومن ثم لا يوجد ما يسمى التخصص الدولي الكامل.
- ثبات تكنولوجيا الإنتاج في السلعتين في الدولتين؛
- اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لعنصر رأس المال؛
- ثبات أذواق المستهلكين للدولتين؛
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج؛
- الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي؛
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.

[1] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية – النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنسر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص185-186.

الشكل رقم(1): نمط التخصص والتجارة الخارجية وفقا لنظرية "هكشر–أولين"

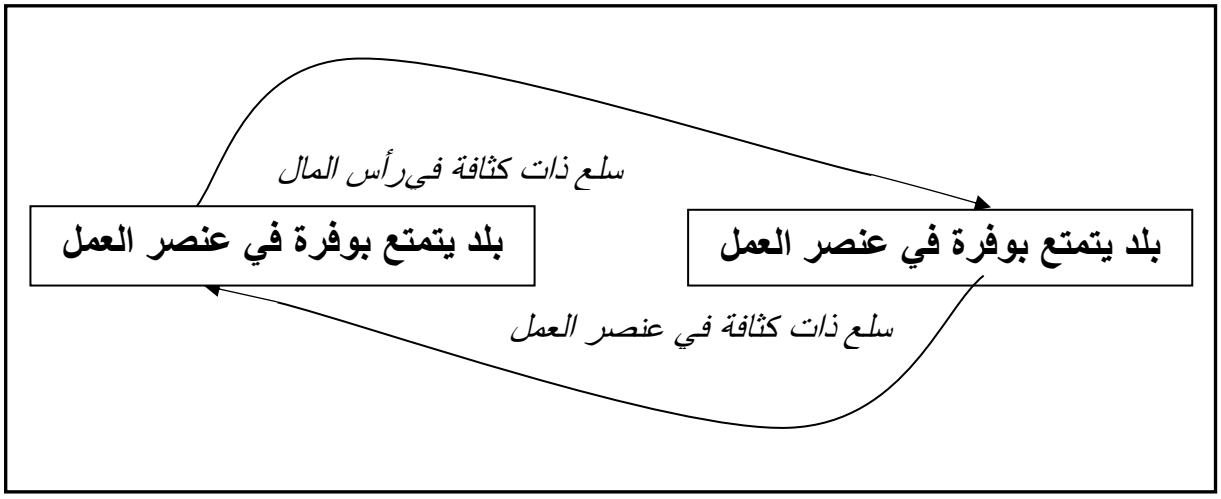

المصدر: رمزي زكي، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي، وأثارها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 93.

- **انتقادات نظرية هكشر أولين:** يمكن إجمال أهم الانتقادات التي قدمت لنظرية هكشر وأولين في عدم واقعية فروضها، وتحديدا في[1]:

- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج؛ أي ندرتها أو وفرتها مهملة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر؛
- صعوبة تحديد كثافة العناصر للسلع متى كان هناك أكثر من عنصرين للإنتاج، فمن السهل معرفة ما إذا كانت للسلعة كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال في حالة ما إذا كان هذان العنصران هما الوحيدان، أما إذا أضفنا إليهما عنصرا ثالثا كالأرض على سبيل المثال، فمن الصعوبة بمكان تحديد كثافة العنصر للسلع المختلفة؛
- يغلب عليها طابع السكون، لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية؛
- تحليلها استاتيكي مقارن، أي أنها تقارن وضع ما قبل التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من وضع إلى وضع أخر؛

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص92–93.

- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي متشابه في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف، والواقع يشير باختلاف ذلك؛
- لا تستطيع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية.
- تفترض النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في البلدان المختلفة، وهذا معناه استبعاد أثر البحوث والتطوير وما يؤدي إليه من تقدم تكنولوجي، يجعل تلك الدول تتمتع بمزايا مكتسبة تؤهلها للتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا.[1]
- تعتبر أن دوال الإنتاج خطية متجانسة فهي بذلك تهمل الظروف التاريخية وأهميتها في الحصول على الميزة المكتسبة ذلك ما يجعل هذه النظرية تتميز بأنها ساكنة أي ستاتيكية في حين أن الوقائع العالمية تموج بالظواهر الاقتصادية الديناميكية، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعتبر كذلك غدا.
- تفترض النظرية أن إنتاج وتبادل السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة التامة. وبالتالي عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات، في ظل الأسواق الاحتكارية وأسواق المنافسة الاحتكارية فضلا عن إهمالها لظاهرة تنوع المنتجات وأثرها على قيام التجارة الخارجية بين الدول. وهي ظاهرة أصبحت لها أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها من مضمون نظرية التجارة الخارجية البحتة.

3- نظرية "ستولبر-ساموبلسون"

تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج وقد وضعت النظرية عام 1941، ولقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية "هكشر-أولين"، ولكنها

[1] فطيمة حاجي، المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص 30-31.

تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إلى تدخل أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلعة، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها[1].

وقد بينت هذه النظرية أن زيادة أسعار السلع سوف يعزز من زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلع، ويعود السبب في ذلك الى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها بدلا من استيرادها المكلف، وبما أن حجم العرض من عامل الإنتاج ثابت، فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لا بد من زيادة سعر هذا العامل بالمقارنة مع سعر العامل الآخر، ومن ثم سوف يزداد عائده[2].

4- لغز ليونتييف:

اعتمد الاقتصادي ليونيتييف على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إدا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على الصادرات وواردات الولايات المتحدة على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال، وندرة في عنصر العمل كما استخدم "ليونيتييف" في هذا الاختبار أسلوب تحميل المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ووصل إلى نتيجة أن التجارة الخارجية فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة الخبرة والتنظيم، وإن عنصر العمل المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، وإذا فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل[3].

---

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 121.

[2] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 208.

حيث استخدم جداول المدخلات والمخرجات الخاصة بالتجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لعام 1947، إذ تحتوي على بيانات مفصلة عن كميات العمل ورأس المال اللازم لإنتاج السلع المعدة للتصدير وبدائل الواردات الأمريكية نظرا لغياب بيانات عن الواردات[1].

الجدول رقم (5): صادرات وبدائل الواردات للولايات المتحدة الأمريكية

	الصادرات	**الواردات**	
رأس المال	2.55 دولار	3.9 دولار	القيمة بألف دولار
عنصر العمل	182	170	عدد العمال
نسبة رأس المال/العمل في السنة	14 دولار	18 دولار	القيد بألف دولار لكل عامل

المصدر: ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، مصر،2010، ص 16.

الادعاء الأول: أن سنة 1948 متحيزة بسبب أن إنتاجية العامل الأمريكي كانت تساوي ثلاثة أضعاف إنتاجية العمال الأجانب. ولكنه ادعاء غير مقبول، لأنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي تساوي ثلاثة أضعاف إنتاجية العمال الأجانب، فإن إنتاجية رأس المال الأمريكي أيضا تكون ثلاثة أضعاف إنتاجية رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا دولة وفيرة لرأس المال.

الادعاء الثاني: إذ يقول أن أذواق المستهلك الأمريكي تميل لشراء السلع كثيفة رأس المال، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها النسبية في السوق الأمريكي وتخفيض الميزة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه السلع وجعلها تصدر سلعا كثيفة العمل،[2] وأيضا ادعاء غير مقبول، وتم الرد عليه بسبب تماثل الأذواق في الدول المجاورة

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص101- 102.

[2] ريم ثوامرية، خروف منير، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر (2014-1990)، دار نور للنشر، المانيا، 2017، ص74.

وقد قام بإعادة التجربة مرة أخرى ووصل إلى نفس النتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وذلك راجع مما لا شك لاعتماد ليونتييف على بيانات بدائل الواردات، إضافة إلى عدم أخذ بالحسبان عنصر رأس المال البشري الذي يتضمن الأنفاق غلى الصحة والتعليم الذي كان يجب إضافته إلى رأس المال المادي[1].

5- تقييم النظرية النيوكلاسيكية

رغم الدور الكبير الذي لعبته النظرية النيوكلاسيكية في تطوير نظريات التجارة الدولية، إلا أنها تعرضت إلى العديد من الانتقادات يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- لا تفرق النظرية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف.

- يغلب عليها طابع السكون لأنها لن تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية أي أنها لم توضح ديناميكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد.

- تحليلها ستاتيكي مقارن أي أنها تقارن وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة، دون اهتمام بما يحدث خلال الانتقال من الوضع الأول إلى الوضع التالي؛

- تركز على الاختلاف الكمي في عناصر الإنتاج (ندرتها أو وفرتها)، مهملة الاختلاف النوعي في هذه العناصر (أنواع الأرض المختلفة وأنواع رأس المال، وأنواع العمل والمهارات المختلفة)

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية، في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج؛

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 75.

[2] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

– أهملت النظرية نفقات العمل وتأثيرها على توطين الإنتاج في بلد دون آخر؛[1]

– تفترض النظرية تطور نسب التبادل، وهو افتراض غير صحيح نظرا لارتفاع أسعار السلع المصنعة المصدرة من طرف الدول المتقدمة، وانخفاض أسعار السلع للمواد الأولية المصدرة من طرف الدول النامية.

ومع بذلك فقد مهد الفكر النيوكلاسيكي الطريق لظهور نظريات حديثة حاولت في معظمها سد النقص الذي بنيت عليه النظرية، والمتمثل أساسا في الاهتمام بجانب الطلب كعنصر محدد للتجارة وإدخال العامل الديناميكي (الزمن) في تحليل وتفسير أسباب قيام التجارة الدولية.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

في إطار المحاولات الرامية لحل لغز ليونتييف، الذي فجر مشكلة التناقض الكبير بين منطقية التحليل الاقتصادي المبسط الذي عرضه هكشر– أولين في نسب توافر عناصر الإنتاج في سياق تحليله لنمط وشروط التجارة الدولية، وبين متطلبات وحقائق الواقع الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين برزت نظريات جديدة ضمن اتجاهين أساسيين هما:

- **الاتجاه الأول:** ويهدف إلى هدم نموذج هكشر– أولين في نسب عناصر الإنتاج ومعه بالتالي كافة النظريات الكلاسيكية التي حاولت تفسير قيام التجارة الدولية ونمطها وشروطها في جانب العرض، وحاولت إقامة نموذج بديل يرتكز على فرضيات أكثر واقعية وتماشيا مع حقيقة التبادل الدولي. وتشتمل وجهة النظر هذه على المناهج الرئيسية الثلاثة التالية:

[1] بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 22.

1- الدراسات التطبيقية التي أجراها الاقتصادي منهاس[1] (B.S.MENHAS)

لإثبات قابلية كثافة دوال الإنتاج بالانعكاس، بمعنى أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكنها أن تصبح بعد مستوى معين من الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج دالة كثيفة رأس المال، وبالتالي يتبدل نمط الصادرات من سلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال، وينعكس هيكل الواردات بالتبعية من سلع كثيفة رأس المال إلى سلع كثيفة العمل، وفي هذه الحالة يتم حل لغز ليونتيف من خلال هدم الأساس الذي يعتمد عليه نموذج هكشر-أولين في تحديد نمط التجارة الخارجية. فطبقا لهذه النظرية أي قابلية دوال الإنتاج للانعكاس فإنه يصعب القول بأن هنا نمط واضح ومحدد ودائم للتجارة الخارجية لأي دولة من الدول المشتركة في التبادل الدولي[2].

2- الدراسات التطبيقية لتحليل هيكل الحماية التجارية لأي اقتصاد وطني لإظهار مدى التحيز القائم والمتجه صوب الصناعات الوطنية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال, وفي ضوء هذه الدراسة يصبح في الإمكان تفسير لغز ليونتييف من خلال التوصل إلى تحيز هيكل الحماية التجارية الأمريكية لصالح الصناعات كثيفة العمل، ومحاباتها بالتالي على حساب الصناعات كثيفة رأس المال، وهو ما يبرز بالتالي غلبة السلع كثيفة العمل في هيكل الصادرات الأمريكية، وغلبة السلع كثيفة رأس المال في وارداتها، نتيجة لغياب الحرية التامة للتجارة الخارجية، وهو ما يوضح هدم أحد الأركان الأساسية لمجموع النظريات البحتة في التجارة الخارجية.

3- **تحليل ليندر**: يرى ليندر أن تغيير التجارة الخارجية باختلاف نسب عناصر الانتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الانتاج لا قيمة له على الاطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق" ليندر "بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى "ليندر

---

* صدر للمؤلف كتاب جاءت فيه دراسته بعنوان:

B.S.MINHAS: An international comparison of factor costs and factor use, North Holland publishing company, Amsterdam 1963

[2] / سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص182.

"أن تبادله يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فَيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة[1].

القوى الخالقة للتجارة تتمثل في :

- عنصر المنافسة الاحتكارية؛
- اختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة؛

-اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

- أما القوى المعوقة للتجارة هي :
- عامل المسافة؛
- نفقات النقل؛
- القيود المفروضة على التجارة.

مما سبق فإن "ليندر" ولكي يقيس حجم التجارة بين السلع وضع مفهوم: "كثافة التجارة"، حيث يقول[2]: "كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية".

وخلاصة القول أن نظرية "ليندر": التي قدمها في مطلع الستينات قد استطاعت أن تفرق بين مشكلات التجارة الخارجية في كل من البلدان المتقدمة والنامية مما جعلها تقترب من حقائق الاقتصاد العالمي معتمدة في ذلك على تفسيرين[3]:

---

[1] سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1993، ص ص 87-88.

[2] Alain Sameulson, Economie International contemporaine, Série d'économie en plus, OPU, Alger,1993, p 130.

[3] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 64.

– أن قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة يعتمد على التشابه في هيكل الطلب مقاسا بدخل الفرد في المتوسط.

– أما قيامها بين البلدان الصناعية المتقدمة والدول النامية فيعتمد على التباين في هيكل الطلب.

وجهة النظر الثانية: وتضم مجموعة المناهج والنظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتييف من خلال تطوير نموذج هكشر– أولين ومعه بقية النظريات الكلاسيكية الأخرى الرامية إلى تفسير التجارة الخارجية من جانب العرض. وهو ما يعني أن هذا التيار يتفق مع نظرية هكشر– أولين في أن تفسير التجارة الخارجية يقف على اتخاذ جانب العرض متغيرا اقتصاديا مستقلا والطلب متغيرا تابعا. إلا أن هذه المناهج تعمل على إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها نموذج هكشر– أولين، والأخذ بفروض أخرى أكثر واقعية وانسجاما مع حقائق الواقع الاقتصادي العالمي، خاصة بعد الثورة التكنولوجية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.

وتعتبر النظرية التكنلوجية محاولة جادة وأكثر اقترابا لحل لغز ليونتييف، بحيث نجدها تتفق مع النظريات البحتة في التجارة الخارجية في أن المدخل الأساسي لتحليل نمط وشروط التبادل الدولي لا زال يقبع في جانب العرض، وأن الأمر يتطلب فقط إعادة النظر في غالبية الفروض التي ارتكز عليها النموذج الأساسي المقدم من طرف هكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج.

ومن هذا المنطلق فقد أدخلت النظرية التكنولوجية تعديلات جذرية على كافة الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، وأحلت محلها فروضا جديدة مخالفة لفروض النماذج السابقة وتعتبر هذه الفروض أكثر واقعية ومتماشية مع حقائق الاقتصاد العالمي، مثل مشكلة النمو والتنمية الاقتصادية الدولية، إدخال قضية الدول الآخذة في النمو في التحليل الاقتصادي، وتسليط الضوء على طبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومركزها في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الطبيعة الديناميكية للتحليل الاقتصادي.

يضاف إلى ذلك أن هذه المنهجية الجديدة التي اختارتها النظرية التكنولوجية أظهرت المصادر المتنوعة لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة، والتي تشكل الإطار المناسب لتحليل التجارة الخارجية

في ظل شروط قانون النفقات النسبية المكتسبة[1]. ولقد أمكن لهذه النظرية استنادا إلى هذا القانون تحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية غير النمطية، والمعروف اصطلاحا بسلع دورة المنتج، أي السلع كثيفة التكنولوجية، وتركت بالتالي تفسير ظاهرة التجارة الخارجية في المنتجات الأولية (سلع ريكاردو)، والمنتجات الصناعية النمطية (سلع هكشر أولين) لأدوات التحليل الاقتصادي المستخدمة في الفكر الكلاسيكي.

ونظرا لأهمية هذه النظرية والدور الذي لعبته في حل لغز ليونتييف وتدعيم وتطعيم نموذج هكشر– أولين فإننا سوف نقوم بدراستها وتحليلها في مطلب لاحق بعد التطرق إلى طبيعة وفروض النظرية التكنولوجية في المطلب الموالي، حتى نبين جوهر الاختلاف في الفروض الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية مقارنة مع نظرية هكشر– أولين والنظريات الكلاسيكية.

تعتمد النظرية التكنولوجية في الاقتصاد المعاصر على عدد من الفروض الأساسية تختلف في مضمونها عن تلك التي اعتمدتها النظرية الكلاسيكية عند تحليلها لهيكل التجارة الخارجية بين الدول.

فالاختلاف في القروض التي تقوم عليها كلا من المدرستين يترتب عليه اختلاف في النتائج التي توصلت إليها كل منهما. وسنقوم بعرض الفروض الأساسية للنظرية التكنولوجية كما جاء بها ويلس Wells وهو بصدد تحليله لنظرية دورة المنتوج[2]، ثم بعد ذلك نتبعه بعقد مقارنة مع الفروض الأساسية التي جاءت بها نظرية هكشر . أولين في نسب عناصر الإنتاج.

فالفروض الأساسية للنظرية التكنولوجية هي:

أو لا. أن تدفق المعلومات حول التجارة الدولية عبر الحدود السياسية يخضع للعديد من القيود التي تعيق حركة انسيابها بين الدول. وبالتالي فهي ليست حرة كما تفترضه النظريات الكلاسيكية، بل

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول ، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[2] J.r.L.T.Wells « International trade : The product life cycle approach ». In : Jr.L.T. Wells (ED) The procuct life cycle an International trade. Harvard University.Boston, 1972, PP : 3 - 10

يتطلب الحصول عليها من الدول الراغبة فيها، دفع نفقات معينة يسميها الاقتصاديون " نفقة المعلومات " ويترتب على تسليم هذه النظرية بهذا الفرض نتيجتان هما:

. قيام المنتجين في دولة الإختراع أو التجديد (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) بتوجيه استثماراتهم في مجال البحث والتطوير، في إطار ما هو متاح من فرص في الأسواق المحتملة للمنتجات الجديدة، أو المحسنة، غير أن هذه الفرص تبدو غير مشجعة في أغلب الأحيان على المخاطرة باستثمار قدر هام من رؤوس الأموال، لارتفاع درجة المخاطرة بسبب عدم توفر المعلومات حول أذواق المستهلكين بالخارج (أو بالداخل) قصد تصريف المنتوج وحول حجم الطلب المحتمل في هذه الأسواق بسبب اختلاف عادات المستهلكين، وأذواقهم بين الدول، واختلاف اللغات والمعتقدات ووسائل الإتصالات وغيرها، لذلك فإن القيام بإجراء توقع كحجم الطلب الخارجي للمنتجات الجديدة أو المطلوبة بأن الأمر يتطلب من الدولة موطن الإختراع تحمل لنفقات عالية للمعلومات تزيد من تضخم النفقات الكلية للمنتوج، مما يضعف من قدرتها التنافسية في تلك الأسواق لذلك فهي تركز على الطلب الداخلي مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بطلب داخلي كبير على السلع والمنتجات الجديدة أو المتطورة، أما الدول التي لا تتوفر على أسواق داخلية كافية لاستيعاب السلع والمنتجات الجديدة، فإنها لا تتمتع بهذه الميزة النسبية الاحتكارية في المنتجات الصناعية الجديدة أو المطورة.

ثانيا: فرض عدم تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول، وذلك لاختلاف استخدام الطرق الفنية للإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في الدول المختلفة، وهذا يعني أن أنواع التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج سلعة دورة المنتوج ليست معروفة من قبل جميع المنتجين، وليست متاحة في الأسواق العالمية لمن يطلبها. بل هي محتكرة من قبل دول أو صناعات صاحبة الإختراعات أو التجديدات وعلى هذا الأساس يرى أصحاب النظرية التكنولوجية أن التطور التكنولوجي يمثل عنصرا جديدا من عناصر الإنتاج كالتالي:

الأرض، العمل غير الماهر، رأس المال البشري، رأس المال المادي، التكنولوجيا، وعليه لم يعد اختلاف نسب عناصر الإنتاج العامل الوحيد المفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول، كما ترى

نظرية هكشر . أولين، بل التحليل السليم أصبح يأخذ أسباب أخرى لتباين المزايا النسبية بين الدول، حيث يوجد نوعان من المزايا النسبية وهي:

أ . المزايا النسبية الطبيعية: وهي تلك التي اقتصرت عليها نظرية هكشر. أولين في تحليلها، وأوضحت الاختلافات فيها إلى تباين نسب عناصر الإنتاج.

ب . المزايا النسبية المكتسبة: وهي تلك التي ركزت النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية على تحليلها والبحث عن أسبابها واختلافها، ومن العوامل التي تحدث اختلافا في المزايا النسبية المكتسبة ما يلي:

– رأس المال البشري، ويتمثل في الوفرة النسبية للخبراء، والمهندسين، والعلماء، والباحثين والعمال المتخصصين، ويطلق عليها اسم " الهياكل الإنسانية الرئيسية "؛

– مزايا اقتصاديات الحجم المرتبطة بوفورات الإنتاج الكبير، وتوفر الأسواق اللازمة لتصريف سلع دورة المنتوج، وتسمى بـ " المزايا النسبية الديناميكية، للتمييز بينها وبين المزايا النسبية الستاتيكية التي يركز عليها تحليل هكشر . أولين، والتي يطلق عليها إسم " المزايا الطبيعية "؛

– التفوق التكنولوجي لإحدى الدول، الذي يمكنها من الحصول على مزايا نسبية احتكارية مؤقتة تتعلق بطول الفجوة التكنولوجية.

ثالثا: فرض دوال ليست خطية وليست متجانسة على النحو الذي جاءت به نظريات الكلاسيك، وانطلاقا من هذا الفرض فإن زيادة المدخلات في إنتاج إحدى سلع دورة المنتوج بنسبة معينة، يؤدي إلى زيادة المخرجات بنسبة أكبر، وذلك لأن الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج ليست ثابتة، بل فهي تتغير مع تغير حجم الإنتاج، ويمكن القول بأن الإنتاج في إطار الفكر التكنولوجي يخضع لقانون الغلة المزايدة (النفقة المتناقصة).

رابعا: فرض القدرة الجزئية لعناصر الإنتاج على التنقل، دوليا، فالنظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية على غرار نظرية رأس المال البشري، تسلم بقدرة رأس المال المادي على التنقل بين الدول،

في شكل تجهيزات إنتاجية ومعدات وآلات وذلك من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومعونات التنمية الاقتصادية الأمر الذي أتاح لهذا الفكر الجديد من إدماج عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة في الاقتصاد العالمي في التحليل الاقتصادي، المرتبط بتفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول والتي من أهمها ما يلي:

. التجارة الخارجية بين الدول في السلع الوسيطة والإستثمارية.

. دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث استطاع الفكر التكنولوجي من توسيع نطاق التحليل الاقتصادي، بحيث لم يشمل تفسير نمط التبادل السلعي بين الدول بل امتد أيضا إلى الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

خامسا: فرض خضوع حركة التجارة الخارجية للعديد من القيود التجارية (الجمركية وغير الجمركية) فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار لنفقات النقل في تحديد أسعار السلع والخدمات الداخلة في إطار التخصص والتبادل الدوليين، فالعالم الواقعي يعرف أشكالا من تنظيمات الأسواق العالمية منها الاحتكار والمنافسة الاحتكارية.

سادسا: فرض إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج في حالة اختلاف مستويات الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج، خاصة في المرحلتين الأولى والثانية لسلعة دورة المنتوج (أي مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج)، حيث يصعب في هاتين المرحلتين تحديد ما إذا كانت سلعة دورة المنتوج سلعة كثيفة العمل أم سلعة كثيفة رأس المال عند المستويات المختلفة للأسعار النسبية لعوامل الإنتاج الداخلة في إنتاجها.

سابعا: يأخذ الفكر التكنولوجي في الاقتصاد الدولي، من التحليل الديناميكي منهاجا له، بإدخال عنصر الزمن في التحليل، ومن ثم البحث في الأسباب التي تؤدي إلى التوازن الاقتصادي في الدولة محل الدراسة قبل قيام التجارة الخارجية إلى وضع التوازن الاقتصادي بعد قيام التجارة الخارجية، الأمر الذي أتاح للنظرية التكنولوجية لبحث أثر التغيرات التكنولوجية على نمط التجارة الخارجية بين الدول.

وعلى ضوء التحليل السابق، يمكن إجراء مقارنة بين الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية نسب عوامل الإنتاج، والنظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية.

ويضم هذا الاتجاه المناهج والنظريات التالية:

1- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة: والتي تعرف أيضا باسم نظرية رأس المال الإنساني أو البشري، وتسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة تتفاوت فيما بينها في درجة المهارة. وقد قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي كيسنع [1] (D.B.Keessing) سنة1961، حيث أثبت أن العمل غير متجانس وأو جد ثمانية أصناف من التأهيل مرتبطة بثمانية أصناف من النشاط، حيث أخذ الصادرات بالنسبة لـ 46 قطاع و14 بلدا، وجد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أعلى نسبة مئوية فيما يخص الفئات الثلاثة الأولى أي العلماء والمهندسون، التقنيون والرسامون الصناعيون وفئة الإطارات. وهي العناصر التي تعتمد على إنفاق كبير في مجال البحث العلمي، وأو ضح كيسنغ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك علاقة وارتباط وثيق بين النفقات المتخصصة للبحث العلمي في أي مؤسسة أو قطاع وبين قدرته التصديرية [2].

وهو يعني أنه كلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير كلما زادت وارتفعت القدرة التقديرية للقطاع أو المؤسسة والعكس صحيح. والنتيجة المتوصل إليها هي أن تميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحضى به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري المؤهل أي الذي يتم الإنفاق عليه وهو بالتالي يدخل في رأس المال العام للدولة، ومنه إذا جمعنا رأس المال البشري مع رأس المال المادي في الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أن صادراتها في النهاية هي كثيفة رأس المال، وهو ما يسمح بقلب لغز ليونتييف وتصحيح نموذج هكشر- أولين في نسب عناصر الإنتاج.

---

[1] D.B. KEESSING: The impact of research and devon us-trade. Journal of political Economy. fev 1967, p34.
[2] André GREJEBINE: la nouvelle économie internationale, éd PUF ,Avril 1982 ,P 29.

2- منهج اقتصاديات الحجم: يشكل هذا المنهج في تفسير التجارة الدولية تطويرا وتعديلا آخر لنموذج هكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج، وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، نعني باقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير. وهناك وفورات داخلية، ووفورات خارجية.

- **الوفورات الداخلية:** وهي التركيز على الزيادة في العوامل الداخلية لرفع الإنتاج في المشروع للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وذلك من خلال.

* الوفورات الفنية: وهي الزيادة في العوامل الفنية للإنتاج، ويتم تحقيقها من خلال الرفع في الطاقة الإنتاجية عن طريق الزيادة في توظيف عوامل الإنتاج، خاصة منها العمل وراس المال وزيادة كفاءتها عن طريق تقسيم العمل، والأخذ بأحدث المبتكرات التكنولوجية.

كما يتحقق هذا النوع من الوفورات من خلال التقليل من الفقد والمخلفات والمنتجات الثانوية، وإمكانية الاستفادة من الفضلات، وهو ما تعجز عنه المشروعات الصغيرة، وإمكانية إجراء البحوث والتطوير.

* الوفورات الإدارية: وتتمثل في الزيادة في العوامل الإدارية للمشروع وذلك بأخذ الشكلين:

أ- إما بزيادة حجم الوحدة الإنتاجية؛

ب- وإما يجمع عدد من الوحدات الإنتاجية تحت إدارة واحدة.

بحيث لا يترتب عليه زيادة مماثلة في تكاليف الإدارة، وهو ما يعزى إليه أحيانا اندماج بعض الشركات المستقلة، ولكنها شركات صغيرة أو متوسط وما تشهده الآن من شركات كبيرة.

فالمشروع الكبير له القدرة على تجنيد أفضل المهارات والخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية لخدمته، مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية للمشروع والتقليل في الإنفاق.

* الوفورات التجارية: وتتمثل في الزيادة من المقومات التجارية للمشروع من خلال الرفع من الكفاءة في شراء المواد الخام، وبيع المنتجات النهائية، والتخفيض في تكاليف النقل والدعاية والإعلان، واستغلال سمعته لترويج أنواع أخرى من المنتجات.

* الوفورات المالية: وتكون من خلال إمكانية الرفع من المقومات المالية للمشروع، بسهولة الحصول على الإئتمان، سواء بإصدار السندات وبيعها في الأسواق المالية، أو بزيادة رؤوس أموال المشروعات عند طريق الاكتتاب فيه، وإما بالاقتراض مباشرة من المؤسسات الائتمانية المختلفة مثل البنوك.

– الوفورات الخارجية: وهي التركيز على زيادة توفر العوامل الخارجية التي تؤدي إلى الرفع من إنتاجية المشروع، ويأتي ذلك من خلال:

– التركز: بتوظيف بعض الصناعات في إحدى المناطق المناسبة، فإن هذا سيؤدي إلى تحسين وتنمية المواصلات، واجتذاب العمال المهرة المدربين مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية للمشروع، وظهور أسواق للمواد الخام قريبة، والذي له دور في تقليل تكاليف النقل.

–. اشتراك المشروعات المترابطة في القيام بالأبحاث العلمية والفنية، وفي القيام بما يلزم من التجارب وتبادل المعلومات، وهو ما يؤدي إلى الرفع من الكفاءة الإنتاجية، وكذلك إيجاد طرق جديدة للإنتاج مما يساعد على خفض تكاليف الإنتاج.

فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج. وبتعبير متكافئ تنشأ وفورات الحجم الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية.[1]

وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة (السلع الوسيطة) في جانب، والدول الصناعية الصغيرة (ذات السوق الداخلي الصغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات السوق الداخلي الكبير) في جانب آخر، عنصرا أساسيا من عناصر هذه

[1] / سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسراء، الطبعة 3، مصر 2003، ص 206.

النظرية. فالمجموعة الأولى من الدول تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف مصنعة أو الوسيطية وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع والسلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول لأخرى.

من هنا يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا وانجلترا وايطاليا في جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هو لندا ولكسمبورغ، اسبانيا، واليونان ودول أخرى في جانب آخر.

وبالتالي فإن نظرية اقتصاديات الحجم تبين أن وفورات الإنتاج الكبير تشكل مصدرا لاختلاف النفقات النسبية وبالتالي قيام التجارة الخارجية، من هنا يمكن حل لغز ليونتييف من خلال توسيع دائرة المصادر المؤدية إلى اختلاف المزايا النسبية بدلا من التركيز على عامل واحد فقط وهو عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كما قام بذلك هكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج.

3-نظرية الفجوة التكنولوجية:

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول والفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية.

فمنطق نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الإختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الإحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام لعامل مفسر لهيكل (نمط) التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.

وقد أطلق الاقتصادي بوسنر MV. Posner إسم " تجارة الفجوة التكنولوجية " على النموذج الذي أسسه، وهو نموذج الفجوة التكنولوجية[1] على أنه يمكن تحديد الفجوة التكنولوجية بيانيا باستخدام الرسم البياني التالي :

الشكل رقم(2): نموذج الفجوة التكنولوجية

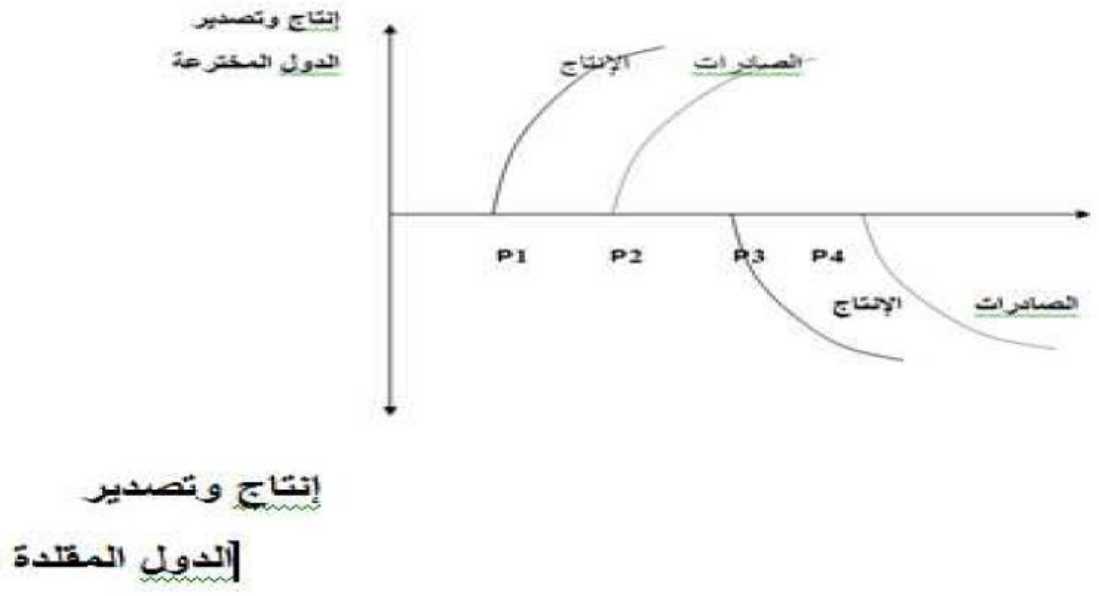

Source : M.V. Posner, International trade and technical change,
Oxford Economic Papers, Volume 13, Issue 3, 1 October 1961, p331.

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 217

يوضح الرسم البياني رقم 2 كيفية الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، والذي من خلاله يمكن تحديد " فجوة الطلب " من جهة، و" فجوة التقليد " من جهة أخرى، وذلك كما يلي:

. فجوة الطلب: وهي عبارة عن تلك الفترة الزمنية التي تقع بين بداية ظهور إنتاج سلعة دورة المنتوج في الدولة صاحبة الإختراع عند P1، وبداية استهلاك تلك السلعة في الخارج عند P2.

. أما فجوة التقليد: فتتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الإختراع P1، وبداية إنتاج نفس السعلة في الخارج عند P3.

وانطلاقا من تحديد فجوتي الطلب والتقليد، يعرف " بوسنر MV. Posner « تجارة الفجوة التكنولوجية رياضيا على أنها : دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (P2 . P1) وفجوة التقليد (P3 . P1) ، وتعرف على أنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتوج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.

لكن مع ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الدراسة، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في كلا الدولتين: باعتباره العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية، وقيام التجارة الخارجية.

غير أن التحليل الذي جاء به " بوسنر . M. V Posner «في مجال تجارة الفجوة التكنولوجية، قد شهد تطورا هاما على يد كل من الاقتصادي ين " هوفبانر . G.C. Hufbaner،[1] وفريمان . C. Freeman،[2] كل منهما مستقلا عن الآخر حيث توصلا من خلال دراستهما التطبيقية لاختبار مدى صحة هذا النموذج، ومدى ملاءمته مواقع الاقتصاد العالمي، إلى نتيجتين أساسيتين:

[1] ورد هامش د. سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 219
G.C. Hufbaner, synthetic materials and the theory of International : trade op-Cit.

[2] C.Free man, The Plastics Industry : A comparative study of research and innovation in : National Institut Economie Review.26 , 1963, P.22

أ . ان الإختلافات في مستويات الأجور الدولية تعتبر عاملا محددا لطول الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية، وبالتالي لتحديد هيكل (نمط) التجارة الخارجية الناتج عنها. فالاختراعات أو التجديدات قد تنتقل بسرعة من الدول صاحبة الإختراع أو التجديد إلى دول أخرى تنخفض فيها مستويات الأجور، وتسمح بإنتاج سلعة دورة المنتوج بنفقات أقل من نفقات إنتاج الدولة صاحبة الإختراع أو التجديد. وهي نتيجة من شأنها ساعدت على إبراز الدور الهام الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية التجارة الخارجية، والقيام باستثمارات خارج الدولة الأم حيث تقوم هذه الشركات بالعديد من الإستثمارات الأجنبية في الدول التي تنخفض فيها مستويات الأجور (في الدول السائرة في طريق النمو) سعيا إلى تخفيض نفقات إنتاجها، تتمكن من زيادة قدرتها التنافسية خاصة إذا كانت الأجور تشكل جانبا هاما في نفقات الإنتاج.

ب . دلت النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من " هوفبانر "، و" فريمان " على صحة الفرض الذي اعتمدت عليه النظرية التكنولوجية الخاص بعدم تشابه دوال الإنتاج في السلعة الواحدة . سلعة دورة المنتوج بين الدول المختلفة خلال فترة الفجوة التكنولوجية.

الا أن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن السؤالين التاليين بالرغم من أهميتهما الكبرى في مجال التخصص والتبادل الدوليين وهما:

السؤال الأول: لماذا يقتصر ظهور الإختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، دون غيرها من الدول سواء أكانت من مجموعة الدول الصناعية الأقل تقدما، مثل بلجيكا، إسبانيا، هو لندا، اليونان أو من مجموعة دول العالم النامي.

غير أن الإجابة تتطلب بحث العوامل التي تتحكم في سياسة المنتجين الإستثمارية في مجالات البحث والتطوير.

السؤال الثاني: ما هو طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الإختراع الإحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية، في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولجيا، وبمعنى آخر ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها.

إذن يمكن القول أن الصورة التي عرض بها كل من " بوسنر " و" هو باور " و" فريمان" نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية لم تكن قادرة على الإجابة عن هذين السؤالين، الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج، فكان على نموذج دورة المنتوج أن تتصدى للإجابة عليهما وبذلك تكون الجوانب التحليلية للفكر التكنولوجي في الاقتصاد الدولي قد اكتملت.

4- نظرية دورة حياة المنتج:

يرجع هذا النموذج للاقتصادي فرنون في حين يعتبر امتداد لنظرية بوسنر، لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي الى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها لاعتمادها على دور دورة حياة المنتوج الجديد في قيام التجارة الخارجية.

تعتبر الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية دول وفيرة رأس المال وبالتالي تستطيع هذه الدول التفوق تكنولوجيا وإنتاج سلع ريادية واحتكار إنتاج السلعة وتصديرها إلى دول العالم المختلفة وفقا لعدة مراحل. وقسم فرنون هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي:[1]

- مرحلة الانطلاق: تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي فإن نمو المنتج وإنتاجه بصفة معتبرة يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وإنتاج هذه السلع يقع في دول مصدر الابتكار (أي الدول الصناعية)، وفي سوق محدود جدا، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي نكون في حالة الاحتكار، ويتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لقدرتها على شرائها.
- مرحلة النمو: في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتوج، ومن ثم إنتاجه بصفة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه محليا ودوليا، الامر الذي يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا.

[1]موسى سعيد مطر واخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص45-46.

- مرحلة النضج: بهذه المرحلة يصبح المنتوج منمطا والتكنولوجيا عادية، لذا فالمنافسة تكون سعرية، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض التكاليف في الدولة ناقلة التكنولوجيا بسبب انخفاض الأجور واقتصاديات الحجم الكبير، وبنفس الوقت تزداد التكاليف في الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا بسبب انخفاض الإنتاج لديها وبذلك ارتفاع متوسط التكاليف الكلية للوحدة الواحدة لديها، وتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.
- مرحلة الانحدار: في هذه المرحلة يكون المنتوج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، لذا تصبح الدول النامية مصدرة المنتوج للدول المبتكرة والمقلدة، في حين تسعى هذه الدول إلى ابتكار منتوج جديد أو إدخال تعديلات على المنتجات المقلدة.

المطلب الرابع: تقييم نظرية المناهج التكنولوجية:

من خلال التحليل السابق لنظرية المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، يتبين لنا أن هذه النظرية تولي اهتماما أكبر للدور الذي يلعبه الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) باعتباره عاملا هاما في تحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية بين الدول المتطورة في سلع دورة المنتج. وعلى أساس هذا تمكنت النظرية من تقديم تفسير جديد لحل لغز ليونتييف استنادا إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بها نسبة عالية من سلع دورة المنتج، ولما كان رأس المال البشري ممثلا في فئة العلماء والخبراء والفنيين والعمال المتخصصون والمهندسون أمرا لا غنى عنه لإنتاج هذا النوع من السلع. فإن ذلك يعد دلالة واضحة على أن الصادرات السلعية الأمريكية تعتبر مكثفة بعنصر رأسمال البشري المؤهل، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه نظرية كيسنغ.

كما عالجت النظرية القصور الموجود في التحليل الكلاسيكي من خلال عدم واقعية الفروض التي قام عليها ومنه محدودية النتائج المتوصل إليها، حيث اعتبرت نظرية المناهج التكنولوجية أن كل من اقتصاديات الحجم ورأس المال إضافة إلى الإنفاق على البحوث والتطوير مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول.

كما استطاعت النظرية أن تبين وتكشف حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات وتحديد علاقتها بالتجارة الخارجية، إضافة إلى أنها قد راعت الفروق القائمة بين الدول الصناعية الأكثر تقدما والدول الصناعية الأخرى.

غير أنه مع كل هذا تبقى لدينا الحاجة إلى معرفة موقع الدول الآخذة في النمو(النامية) من المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية وبالتالي تحديد المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الدول، ومظاهر التخلف النسبي فيها. وفي هذا الخصوص فقد قام الاقتصادي " S.HIRSCH".

– وهو من مؤسسي هذه المدرسة– تعديلات على نموذج دورة المنتج لإيجاد وتوضيح العلاقة بين الفكر التكنولوجي والدول الآخذة في النمو، واختصر نموذج دورة المنتج– السابق عرضه– إلى مرحلتين فقط، تتضمن المرحلة الأولى سلع دورة المنتج الجديدة، أما المرحلة الثانية فتشمل سلع دورة المنتج الناضجة وسلع دورة المنتج النمطية. وفي دراسة لهذا المفكر طبق فيها نظرية المناهج التكنولوجية بين دول السوق الأوربية المشتركة آنذاك (الإتحاد الأوربي حاليا) ودول الجامعة العربية توصل من خلالها إلى نتائج تؤيد هذه النظرية، أي أن المجموعة الأوربية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج نظرا لوفرة عنصر رأسمال الإنساني وما تتمتع به من تفوق تكنولوجي لإنفاقها الكبير على البحث والتطوير بينما مجموعة الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال (وهي الدول المصدرة في نفس الوقت للبترول) فتتمتع بمزايا نسبية كافية في إنتاج وتصدير سلع هكشر– أولين كثيفة رأس المال المادي، وقطاع واحد فقط يصدر سلع دورة المنتج وهو قطاع البيتروكيمياء، ويرجع ذلك إلى وفرة المواد الأولية ورؤوس الأموال اللازمة لهذه الصناعة. في حين تتمتع الدول العربية الأخرى المستوردة لرؤوس الأموال بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع ريكاردو أي سلع هكشر–أولين كثيفة العمل غير الماهر نظرا للوفرة النسبية لعنصري الأرض والعمل غير الماهر.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

نظرا لقيام التجارة على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإن الإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة، إما فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة الدولية.

المطلب الأول: تعريف سياسات التجارة الخارجية

يختلف مفهوم السياسات التجارية حسب كل دولة والنظام المتبع من بلد متطور وأخر في طريق النمو، وكذلك حسب التوجيهات الاقتصادية والسياسية الملائمة قصد تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين هذه التعاريف نجد:

" السياسة التجارية هي مجموعة من التقنيات والأساليب التي تستخدمها الدول من أجل حماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية[1] ."

كما تعرف على "أنها مجموعة التشريعات والإجراءات واللوائح الرسمية المتخذة من طرف أجهزة الدول في تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة".

"وتعرف أيضا على أن السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة[2] .

---

[1]رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، 2000، ص 280.

[2]عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2002-2003، ص 115.

وكتعريف إجرائي تعرف السياسة التجارية على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والتدابير التي تقوم بها الدولة اتجاه تجارتها الخارجية الدولية لتعظيم العائد من التعامل وفي إطار تحقيق التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة."

تتأثر سياسات التجارة الخارجية في وضعها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها[1]:

– **مستوى التنمية الاقتصادية :** لا شك أن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية[(2)]، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي ، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

– **الأوضاع الاقتصادية السائدة:** تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

---

[1] / عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]/ ينطبق الأمر هنا على الاقتصاديات النامية، والتي انتهجت في مرحلة معينة نمط معين من أنماط التنمية الاقتصادية مثل الجزائر في فترة السبعينات.

لمزيد من الإطلاع أنظر:

- ALI- Bencheneb: Mécanismes juridiques des relations commerciales internationales de l'Algérie, O.P.U ALGER 1984, p.p 21/50.

– فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.

كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

– أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تهدف السياسة التجارية في أي دولة إلى العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، ولكن هذا الهدف ليس متفق عليه بين دول العالم، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والملاحظ أن الدولة تسعى بصفة عامة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي:** يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما التنمية الاقتصادية "فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية التي يكون من والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها

بالنظام الاقتصادي الدولي شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية. ويترتب على كل من التنمية والنمو الاقتصادي زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

- **التشغيل الكامل:** والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل، عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.
- **استقرار الأسعار:** يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير –هذا من جهة – ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي، وهذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.
- **الأهداف الإستراتيجية:** ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، كأن يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة. كما أنه في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النحو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الإستراتيجية المحلية كالبترول والمعادن المختلفة، وذلك عن طريق استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة معدلات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية. وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي، في نفس الوقت فان استقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض والطلب المحلي من السلع، ومن هنا نجد أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي، ومن ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض والتضارب في الأهداف باستخدام توليفة متناسقة من الأساليب والإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة.

المطلب الثالث: أنواع سياسات التجارة الخارجية

تقسم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين هما: سياسة الحماية وسياسة حرية التجارة، وتؤثر هاتان السياستان في نمط وحجم تجارة الدولة مع العالم الخارجي، على النحو التالي:

1- سياسة حماية التجارة الخارجية.

تعرف الحمائية بأنها: "مذهب حماية الزراعة أو التجارة أو الصناعة من المنافسة الأجنبية وذلك بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة أو تحديد الاستيراد أو تشجيع التصدير ..."[1]، وهو ما يعني أن الهدف من السياسة الحمائية هو حماية السوق الوطني أمام المنافسة الأجنبية، وقد جاءت الحمائية كردة فعل ضد سياسة حرية التبادل التي تمثل مصلحة الدول الغنية والقوية، وكان من الطبيعي جدا أن تصدر انطلاقتها من الدول الضعيفة والصغيرة في ذلك الوقت، والتي كانت

[1] سهيل إدريس، المنهل: قاموس فرنسي عربي، الطبعة الخامسة والعشرون، دار الأداب، بيروت، 1999، ص43.

تخشى سيادة حرية التبادل بالدرجة التي تضر باقتصادياتها وتهدد صناعاتها الناشئة التي لا تقوى على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية[1].

من الناحية التاريخية فإن سياسة الحمائية تعود على أوائل القرن التاسع عشر حيث تم تبنيها وتقديمها بصورة فكرية واضحة من طرف الاقتصادي ين الألمان، وبعض الاقتصادي ين الأمريكيين الذين كانوا يطمحون إلى حماية الصناعات الناشئة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة الأجنبية وخاصة أمام بريطانيا التي كان لها السبق الصناعي في ذلك الوقت، وكانت تتمتع بعلاقات تجارية واسعة، ولهذا اعتبر فكر الحمائيين بمثابة عودة تطويرية للفكر الماركنتيلي (التجاري).

خلال القرن التاسع عشر ظهر المفكر الاقتصادي الألماني(ليست) (F. LIST) الذي كتب سنة1841 كتابا بعنوان "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" ويقول فيه: "إن مصلحة ألمانيا تقتضي قيامها بإنتاج كافة السلع وإن كانت أقل جودة أو أعلى نفقة من المنتجات الأجنبية، فإذا كانت المنافسة الحرة من قبل الدول الأجنبية تحول بين ألمانيا والنجاح فإن على ألمانيا أن تعيد هذه المنافسة"[(2)].

ومنه فقد غرس (F. LIST) بذور فكرة حماية الصناعة الوليدة كمبرر لسياسة الحمائية، وفي العصر الحديث يرى اللورد كينز (J.M. KEYNES) أنه يتعين على كل دولة في سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر الصرف لعملتها وإنما أيضا لفرض قدر من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق الاستخدام التام

حجج سياسة حماية التجارة الخارجية:

حيث يعتمد أنصار هذه السياسة على مجموعة من الحجج ومن بينها:

---

[1] أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2] أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر 1999، ص 211، ص 212.

- **حماية الصناعات الناشئة:**

وتذهب هذه الحجة إلى أن الصناعات الناشئة بحاجة إلى حماية تدعمها إلى الحد الذي تستطيع عنده مواجهة المنافسة الأجنبية القوية وإلى أن يمكنها من الاستفادة من وفرات الحجم، فالحماية المثلى للصناعة والسوق تتم من خلال تحديد تعريفة جمركية لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية.

- **تحقيق الدفاع والأمن القومي:**

وتتضمن الصناعة المراد حمايتها ضرورة الدفاع الوطني، وألا تكون قادرة على الازدهار إلا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة وأقل تكلفة، كما قد تلجأ الدولة إلى حماية أنواع معينة من صناعاتها الأسلحة لأغراض الأمن القومي والدفاع الوطني.

- **الحماية كمصدر من مصادر إيرادات الدولة:**

قد يكون ذلك حقيقيا إذا ما كانت الزيادة في الرسوم الجمركية ناتجة من زيادة النشاط التجاري من تصدير واستيراد، أما إذا كانت الزيادة في الرسوم الجمركية يقصد زيادة إيرادات الدولة فإن ذلك من شأنه أن يحدث نتائج عكسية تتمثل في تخفيض الواردات وبالتالي نقص حصيلة الضرائب الجمركية[1].

- **الحماية كوسيلة لاجتداب رؤوس الأموال:**

فحماية الأسواق الوطنية من شأنه أن يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة. كما أن فرض الحماية على صناعة في الداخل، يرفع

[1]أميرة كمال الدين حسن، مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، –جمهورية مصر العربة وجمهورية السودان في الفترة (2002–1978)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط التنموي، كلية الدارسات العليا السودان، 2005، ص 40.

من معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة بغرض الاستفادة من معدل الربح المرتفع.

- **رفع مستوى التوظيف:**

يؤدي إتباع سياسة الحماية بأساليبها المختلفة إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاملة والعاطلة، وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، كذلك الحماية تخلق أنواع جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة.

- **مواجهة سياسة الإغراق:**[1]

تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح. وفى هذه الحالة يمكن للدول النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة، والذي يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلى وسعر البيع في السوق الأم[2].

- **حجة تنويع الإنتاج:**

يتمسك أنصار الحماية بتنويع الإنتاج المحلي وتقوية بنية الاقتصاد الوطني، وعدم اقتصاره على التخصص في أنواع من الإنتاج، وذلك ألن التنوع في الإنتاج يعتبر ضمان من أخطار الأزمات الاقتصادية التي تزعزع مركز الدولة المالي.

---

[1] عريبي مريم، اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة لأثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2014، ص15.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص172.

- **حجة تحسين الميزان التجاري:**

فحسب هذه الحجة يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى خفض الواردات من السلع، وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فهذا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، مع العلم أن رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات، وبالتالي فإن تقليل الواردات يخفض من العجز في الميزان التجاري أو يصبح العجز فائضا.

- **حجة تحسين معدل التبادل التجاري:**

يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الرسوم الجمركية على وارداتها، وذلك بأن عبء هذه الرسوم يقع على المصدر الأجنبي، لأنه سيضطر إلى خفض أسعار صادراته إلى الدولة المستوردة، وبهذا تحصل الدولة على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات، مما يعني تحسن في معدل التبادل[1].

2- أهم أساليب تنظيم التجارة الخارجية:

***-الرسوم الجمركية:**

تعتبر هذه الأداة الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويقصد بها الضريبة المفروضة من طرف الدولة على البضائع في حالة استيرادها أو تصديرها بموجب القانون التعريفي ووفق شروط التشريع الجمركي. وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات أما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة، بهدف المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية بالأسواق الأجنبية، أو حماية الصناعات المحلية وعدم خروج المواد اللازمة لها للأسواق الأجنبية، حيث تنقسم الرسوم الجمركية إلى:

[1] خروف منير، المالية والتجارة الدولية، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، -2014-2015، ص24.

1- من حيث كيفية تحديد سعر الضريبة الجمركية:

- **الرسوم القيمية:** وهي نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، وتتصف بأنها لا توفر حماية لإيرادات الدولة في حال انخفاض أسعار السلع المستوردة مع صعوبة إدارتها بسبب الحاجة إلى تقييم السلع المستوردة
- **الرسوم النوعية:** وتفرض هذه الضريبة على أساس نوع السلعة المفروض عليها الضريبة، فيشكل مقدار ثابت ومحدد من النقود على كل وحدة من السلعة.
- **الرسوم المركبة:** الضريبة المركبة تجمع بين الضريبة القيمية والضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة، بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة

من حيث الغرض من فرض الضريبة:

- **الرسوم المالية:** والتي تفرض بقصد تحقيق إيراد أو دخل لخزينة الدولة
- **الرسوم الحمائية:** والتي تهدف لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية

2- من حيث حرية الدولة في فرضها للرسوم الجمركية

- **التعريفة المستقلة:** والتي تنشأ عن إرادة تشريعية للدولة
- **التعريفة الاتفاقية:** والتي تكون بموجب اتفاق الدولة مع دول أخرى

- **الإعانات:**

يقصد بالإعانات أي إجراء مالي تتخذه الحكومة يترتب عليه انخفاض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة عن التكاليف التي كان من المتوقع أن تحقق نفس الكمية من المنتجات في ظل غياب مثل هذا الإجراء، وقد تأخذ الإعانات شكل إعانة مباشرة يحصل عليه المشتري أو أنها إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تدعيم مركزه المالي، كما تكون

الإعانات قيمية أي على شكل نسبة معينة من السعر، أو نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة[1].

- **تخفيض سعر الصرف:**

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل نقص في سعر الوحدة النقدية مقوما بالوحدات الأجنبية تقدره الدولة، ويترتب عن هذه العملية تغير المركز النسبي للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية

فترتفع هذه الأخيرة مقومة بالعملة المحلية، وتنخفض الأسعار المحلية المقومة بالعملة الأجنبية.

إجراءات المنع أو الحظر:

وهو حظر دخول وخروج سلعة معينة لأسباب خاصة، وقد يأخذ صفة الإجراء الاستثنائي أو المستمر، حيث قد تلجأ الدولة إلى المنع المباشر لاستيراد وتصدير هذه السلعة أو مجموعة من السلع الأخرى، فتستخدم هذه الأدوات باعتبارها من أدوات السياسة الاقتصادية في تنظيم التجارة الخارجية لتحقيق أغراض صحية، كمنع استيراد وتصدير المخدرات أو لأغراض دفاعية، كمنع استيراد وتصدير الأسلحة الحربية إلا من طرف الدولة ذاتها، أو لأغراض سياسية كمنع الاستيراد والتصدير من وإلى الدول العادية.

ولا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، لهذا الحظر يعتبر خطرا جسيما على التجارة الدولية

- **نظام الحصص:**

يتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة

[1] حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية واثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2009، ص ص10-16

زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية. وتتميز الرسوم الجمركية على نظام الحصص باتسامها بالشفافية من حيث مقدار الحماية. أما في ظل نظام الحصص تظل الكمية المسموح باستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلعة في الخارج أو زاد الطلب عليها في داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة

- **نظام الرقابة على الصرف:**

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض

القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية، أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات، أو الاحتفاظ بها أو التعامل بها

أهداف الرقابة على الصرف:

– استخدام الرقابة على الصرف للتأثير على المعاملات الرأسمالية، وذلك للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال منها والتحكم فيها.

– يعتبر نظام الرقابة على الصرف أداة أكثر فعالية وأقل تكلفة من أداة إعانة الصادرات في الحالة التي يكون هدف الدولة هو زيادة أرصدتها من العملات الأجنبية.

– قد يستخدم نظام الرقابة على الصرف لمواجهة ظروف طارئة لا تحتمل التأخير، أو الاعتماد على ردود الفعل الخاصة، مثل الحروب، حيث تقوم الدولة بتعبئة أرصدتها النقدية لمواجهة الاحتياجات الإستراتيجية.

– يعتبر نظام الرقابة على الصرف أكثر قدرة على المفاضلة والتمييز بين العملات المختلفة من غيره من النظم، كما يعتبر أكثر فعالية في التحكم في حجم التبادل التجاري، واتجاهاته، وبالتالي فهو أداة مناسبة لترشيد التجارة الخارجية وتخطيطها.

– تحسين مركز ميزان المدفوعات على اعتبار أن التخفيض يشجع التصدير ويقيد الاستيراد، كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها.

– معالجة البطالة عن طريق تشجيع صناعات التصدير

– زيادة دخول المنتجين الوطنيين خاصة الذين تدهورت أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع من قيمة الصادرات المقومة بالعملة الوطنية

الإجراءات الإدارية:

تتمثل في الإجراءات التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية الأسواق الوطنية، ومن بين أهم هذه الإجراءات فرض السلطات لنفقات جمركية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشدد في تطبيق اللوائح الصحية، خلق تعقيدات في تطبيق التعريفة الجمركية، فرض رسوم على عملية التفتيش...، وقد تكون تلك الإجراءات أشد تأثير على المبادلات التجارية من التدابير الجمركية الأخرى[1].

- **المعايير البيئية:**

تدور المعايير الفنية حول الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية والمكونات المادية والنقاء، المتعلقة بالاشتراطات البيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية لكي يحصل على ميزة الدخول إلى الأسواق الأجنبية، والهدف منها حماية إما صحة الإنسان أو الحيوان والنبات أو عناصر النظام البيئي[2].

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية.

يقصد بها عدم تدخل الدولة في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبهذا يمكن

[1] السيد محمد احمد السريتي، أحمد الخض اروي، مرجع سبق ذكره، ص 148

[2] حفاف وليد، مرجع سبق ذكره، ص 22

للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة[1].

تتمثل هذه السياسة في "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى"، ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى، وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع، هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية.

والسلع التجارية: "هي تلك السلع التي يمكن الاتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية إما استيرادا أو تصديرا بغض النظر عما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر".[2]

أما السلع غير التجارية: "هي تلك السلع غير قابلة للاتجار دوليا أي التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية".[3]

1- حجج سياسة تحرير التجارة الخارجية:

يعتمد أنصار مبدأ تحرير التبادل التجاري من القيود لتأييد وجهة نظرهم على مجموعة من الحجج أهمها:

- التخصص والتقسيم الدولي للعمل: تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها بها ميزة نسبية، وبدوره يؤدي لكفاءة استغلال موارد الدولة واستيراد السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا[4].

---

[1]فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2]السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[3]نفس المرجع السابق، ص128.

[4]شيخي حفيظ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي' المنظمة العالمية للتجارة'، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2011-2012، ص42.

- تشجيع التقدم الفني والتكنولوجي: في ظل التنافس الدولي تسعى كل دولة إلى تطوير إنتاجها وإدخال تحسينات عليه من خلال الابتكارات وتحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني والتكنولوجي، فالمنافسة تجبر المنتجين المحليين الغير اكفاء على الانسحاب من الأسواق وتحفيز المنتجين الآخرين على اعتماد أساليب تطوير المنتجات نحو التقدم الفني والتكنولوجي لتصبح قادرة على المنافسة.
- الحد من نشوء الاحتكارات: إن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني لا يقوم إلا في ظل الحماية[1].
- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية تؤدي الحرية إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلك هذه الزيادة.
- الاستغلال الكامل لعناصر الإنتاج أن حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، خاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يأتي إلا بالحرية التجارية[2].

2- أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية.

تنتهج معظم دول العالم اليوم سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع أو الخدمات حيث نجد أن معظم الاتفاقيات التجارية تسعى إلى إزالة القيود والعوائق والحواجز التي من

---

[1] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012-2013، ص135-136.

[2] فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول. وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

أ- **التكامل الاقتصادي:** ويأخذ عدة أشكال تتمثل أهمها فيما يلي[1]:

- منطقة التفضيل الجمركي: تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، أي اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم فيما بينها لتسهيل تجارتها الخارجية، مع حق كل دولة في تحديد نمط سياستها التجارية.
- منطقة التجارة الحرة: هي اتفاق مجموعة دول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية اتجاه الدول الغير أعضاء
- الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية في إقليم جمركي موحد، وتنسيق سياستها التجارية بتوحيد التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي.
- السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء على إزالة القيود المفروضة على التجارة فيما بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال كالسوق الأوروبية المشتركة .
- الاتحادات الاقتصادية يتمثل في تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بإقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية وذلك لتوحيد وحدة اقتصادية.

[1] شيخي حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص43.

ب- تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الدولي، لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

ج- التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، هدفه حرية التجارة الخارجية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية. ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

المطلب الرابع: استراتيجيات التجارة الدولية

1-إستراتيجية إحلال الواردات:

تهدف إستراتيجية إحلال الواردات إلى إقامة صناعات تنتج سلعا استهلاكية تحل محل السلع المستوردة تسمح بالتحرر من الخارج في تلبية الحاجات المحلية .هكذا نجد في سياسة التصنيع أساسا لإستراتيجية إحلال الواردات قصد إنتاج بدائل المنتجات المستوردة أي :إنتاج السلع المنافسة للواردات باعتبار وجود طلب فعالا عليها مسبقا.

ولكي تتمكن هذه الصناعة الناشئة من التطور وإحلال محل الواردات لابد من تهيئة الجو المناسب لها بخلق سوق محلي لهذه الصناعة وتوفير الحماية اللازمة لها عن طريق منع استيراد السلع المشابهة لها.

هذا وترتبط إستراتيجية إحلال الواردات ارتباطا وثيقا بمشكلة توفير النقد الأجنبي الذي تسعى الدول المتخلفة إلى حسن استخدامه وفقا لأولويات معينة حتى تضمن لها تحقيق أعلى معدلات النمو

الاقتصادي لأن إحلال الواردات من شانه مساعدتها على حل المشكلة بتوفير هذا النقد نتيجة الاستغناء

عن استيراد بعض هذه المنتجات من الخارج بإنتاجها محليا.

فنجاح سياسة إحلال الواردات ليس معناه القضاء نهائيا على مشكلة توفير النقد الأجنبي، بل على عكس قد تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة، فهذا راجع إلى:

– أن اتباع سياسة إحلال الواردات قد تتطلب من الدولة استيراد العديد من المواد الأولية، النصف المصنعة التي تعتمد الصناعة الناشئة على توفرها مما يؤدي إلى زيادة استخدام النقد الأجنبي المتوفر لديها؛

–يترتب عن إحلال الواردات زيادة الدخل الفردي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، فإذ اعتبرنا

أن الوارد دالة موجبة في الدخل لتمكننا من معرفة هل توجد حقا علاقة طردية بين إحلال الواردات، وزيادة الواردات نتيجة زيادة الدخل.

وتتبنى الدول النامية سياسة إحلال الواردات للعديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

-1-قبول التصنع كسياسة وكهدف اقتصادي في العديد من الدول المتخلفة بعد الحرب العالمية

الثانية شجع على تبنيها كإستراتيجية تنموية والذي نتج عنه إقامة قاعدة صناعية جديدة، تمثلت في الصناعات التي أقيمت للإنتاج بدائل الواردات والصناعات الأخرى التي أنشئت للتكامل معها محدثة نوعاً من روابط الإنتاج سواء كانت روابط إنتاج خلفية أو روابط إنتاج أمامية.

-2-تلاؤم أو تماشي سياسة إحلال الواردات مع الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيق أقصى

استقلال ممكن بالقضاء على التبعية الاقتصادية للخارج وتوفير احتياجات السوق المحلية في فترات

السلم بصفة عامة، وفي فترات الحروب والكساد العالمي بصفة خاصة.

-3-يؤدي إتباع هذه السياسة إلى خلق طاقة وقوة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الدول، خاصة مشكلة البطالة.

-4-إن عبئ سياسة إحلال الواردات يقع على عاتق طبقات معينة من الاقتصاد المتمثلة في الضرائب الجمركية العالية إذا ما قاموا باستيراد المنتجات المماثلة من الغير والتي لن تقوم بها إلا الطبقات القادرة.

بالرغم من تعدد المزايا التي قد تعود على الاقتصاد الوطني نتيجة اتباعه لإستراتيجية إحلال الواردات، والتقليل من اعتماد على الخارج في استيراد العديد من المنتجات التي يمكن السوق المحلي إنتاجها، إلا أن هذه السياسة لا تخلوا من مسوئ يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1- تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة، بالتالي التقليل من فرصها عن طريق وضع قيود تعرقل حركتها؛

2- تؤدى سياسة إحلال الواردات إلى وجود تحيز غير مبني على أسس اقتصادية في معظم الأحيان من جانب الدولة إلى القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي .وهذا بدوره يؤدي إلى سوء توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات بالشك ل الذي لا يؤدي إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة منها؛

3- عدم وجود الحافز لدى المنتج المحلي للارتقاء بمستوى جودة السلع المنتجة نتيجة لتمتعه بالحماية الجمركية الدائمة؛

4-عدم مسايرة التطور التكنولوجي العالمي المنتج داخليا لما تنتجه الصناعات المماثلة في الخارج؛

5- ارتفاع تكاليف الإنتاج في صناعات الإحلال نتيجة لضيق السوق المحلية الذي يحول دون الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج كما ساهم ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات من الخامات

ومستلزمات الإنتاج في رفع تكاليف السلع المصدرة مما أدى إلى تدني قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

نظرا لهذه العيوب، ترى الإدارة الاقتصادية في تشجيع الصادرات – تنميتها – الحل الآخر المتوفر لديها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة حصيلتها والوفاء بما قد يتطلبه للاستيراد من النقد الأجنبي.

2- مراحل تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات:

يمر تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات بالمراحل التالية:[1]

أ- الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية: ونقصد بهذه المرحلة الاحلال محل السلع المستوردة البسيطة وتشمل بصفة أساسية السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل الملابس والأحذية وتعتبر هذه الصناعات مناسبة للدول النامية في بداية مرحلة تصنيعها نظراً للميزات التالية:

- كثافة استخدام الأيدي العاملة غير الماهرة؛

- انخفاض الحجم الأمثل لما يناسب الدول النامية ذات الأسواق الضيقة؛

- تتطلب استخدام تكنولوجيا بسيطة؛

- عدم الحاجة إلى وجود صناعة متطورة للأجزاء والمكونات وقطع الغيار؛

إلا أن الصناعات رغم بساطتها فإنها تساهم فيما يلي:

- تدريب العمال المحليين؛

- إنشاء كوادر تنظيمية وإدارية؛

[1] سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2015-2016، ص38-39

– نشر التكنولوجيا والمعرفة.

ويطلق على هذا النوع من الإحلال محل الواردات الإحلال الكُفء، وقد أسهم إسهاما فعالاً في دفع عجلة التنمية في العديد من البلدان.

ب– الإحلال محل الواردات من السلع الوسطية والإنتاجية: تبدأ هذه المرحلة بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات، حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير، في نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والإنتاجية ومن العوامل المساعدة في هذه المرحلة التقدم الصناعي الذي تحقق في المرحلة الأولى، وما صاحبه من ارتفاع في مستوى الدخول.

3– إستراتيجية تنمية الصادرات:

تلجأ الدول إلى تبني إستراتيجية تنمية الصادرات للخروج بالاقتصاد الوطني إلى السوق العالمية للمشاركة في اقتسام مكاسب التخصص من التقسيم الدولي للعمل، لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها – الميزان التجاري – وتجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية أي :الاعتماد على مصدر وحيد للدخل الوطني.

هذا وترتكز هذه الإستراتيجية على خلق بؤرة صناعية، وطنية متقدمة ترقى للمستوى العالمي من حيث الحجم، النوعية وتمكنها من احتلال مواقع تنافسية في السوق الاقتصادية الدولية، التي تمهد لبداية عملية تنمية اقتصادية سريعة تسعى إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة.

هكذا اكتسبت إستراتيجية تنمية الصادرات سمعة أحسن من إستراتيجية إحلال الواردات لأثرها الفعال

في تصحيح الاختلالات ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

-1-تتمثل الحوافز من تنمية الصادرات في الإعانات والضرائب التي تقل كلما زادت الصادرات، نظرا لازدياد قوتها التنافسية في أسواق التصدير من جهة، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق انخفاض تكاليف إنتاج الصادرات من جهة أخرى.

-2-اقتران إستراتيجية تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر في الدخل القومي، عنه في قطاع الاستيراد، لذى فزيادة ونمو الصادرات يؤدي إلى تراكم مدخرات أكبر، بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، حيث تميز اقتصاديات الدول المتخلفة بوجود فجوة الدخل.

-3-تصور الهيئات النقدية للدولة في زيادة والنمو الصادرات مؤشرا لتحسين ميزان المدفوعات وبالتالي إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في البلد تكون كبيرة.

-4-تتيح إستراتيجية تنمية الصادرات فرصا أقل للتدخل في نطاق السوق وحمايته، خاصة وأن هذا التدخل تكون تكلفته عالية.

-5-إن إستراتيجية تنمية الصادرات تكون اكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة، على أساس أن هذه الصناعات أو هذا الإنتاج قائم فعلا.

مشاكل التجارة الخارجية للدول النامية.

وهي مشاكل مختلفة ومتنوعة أغلبها مشتركة لتشابه خصائص الدول النامية واشتراكها في معظم الصفات التي جمعتها في مجموعة واحدة وأخرى مختلفة تخص بلد دون غيره، مرتبطة بنظامه الداخلي وبجغرافيته وغيرها من الخصائص الداخلية.

ومن بين هذه المشاكل:

–التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة؛

–تركيز النمو في قطاع التصدير وهو القطاع الاستخراجي والزراعي؛

-حجم الصادرات من المواد الأولية أقل من سعر الواردات من السلع الصناعية؛

-التقدم الفني لإنتاج السلع الزراعية أقل من التقدم الفني لإنتاج السلع الصناعية؛

-بعض الدول المتقدمة تفرض قيودا على استيراد المواد الأولية حماية لبعض قطاعاتها وهذه القيود كثيرا ما تواجه صادرات الدول النامية؛

-معدلات التبادل للمواد الأولية، عرفت عدة أزمات لأنها تتأثر بالتقلبات السياسية فخلال فترة التضخم العالمي عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا خاصة فيما يخص النفط؛

-تبذل الدول النامية جهودا من أجل تصدير السلع الأساسية لزيادة حجم صادراتها ما عدا البترول كي تتغلب على عجز موازين المدفوعات؛

-النقص المستمر في القيمة النسبية للصادرات، فنصيب الدول النامية من الصادرات باستثناء البترول يتناقص باستمرار نظرا للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تحقيق وفورات في استخدام المواد الأولية لإنتاج كميات مماثلة بطاقات أقل؛

-اختلال هيكل الصادرات نتيجة عدم التوازن في الهيكل الإنتاجي؛

-زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع الزراعي والاستخراجي مما أدى إلى تحسين الدخل الفردي لهذه الفئة دون الفئات الأخرى؛

-تحسين مستوى المعيشة لعمال القطاعات الاستخراجية أدى إلى ارتفاع الإنفاق ونقص الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل تراكم رأس المال.

4-اليات تطبيق استراتيجية لتنمية الصادرات:

تتطلب تنمية الصادرات حزمة متكاملة من السياسات في مختلف المجالات، سواء مجال الاستثمار أو الانتاج أو السياسات المالية والنقدية أو التسويق مع العمل على توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين وحل مشاكلهم، ويجب أن تتسم هذه السياسات بالمرونة لتلائم وتواكب التغيرات في

أسواق التصدير، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات، ويمكن ذكر بعض الإجراءات التي من شأنها المساهمة في إرساء استراتيجية تنمية الصادرات كما يلي:[1]

تنويع الاقتصاد الوطني كخطوة أولى نحو التصدير: بما أن عملية التصدير هي جزء لا يتجزأ من عملية الانتاج، فبدون نسيج اقتصادي وطني ونظام انتاجي وطني قوي لا يمكن أن يكون هناك تصدير، فوظيفة التصدير تعزز بطبيعتها من خلال الانتاج الوطني، من هذه المقاربة لابد من تعزيز السياسية الوطنية المتبعة من طرف السلطات العمومية لإحلال الواردات عن طريق الإنتاج الوطني، وتوجيهه شيئا فشيئا نحو الأسواق الخارجية.

الإطار المؤسساتي: يقصد به الإنشاء والاعتماد على مجموعة من المؤسسات التي تخدم عملية التصدير وتنهض به سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير أو ما يتعلق بتمويل الصادرات أو ما يتعلق بتبادل المعلومات التجارية وإنشاء المعارض والمحافل الدولية وغيرها.

الإطار التشريعي والتنظيمي: ويقصد به جملة القوانين والاجراءات والتنظيمات التي تؤطر نشاط التصدير وتحدد ضوابطه وتعطيها الطابع القانوني محليا ودوليا.

جودة المنتج وتحسين مناخ الاستثمار: يعتبر رفع جودة الصادرات من أهم العوامل التي تتيح نفاذ الصادرات للأسواق الخارجية كما يلعب مناخ الاستثمار السائد في الدولة دوراً هاماً في التأثير على أداء الصادرات وتتمثل هذه السياسات في:[2]

– إقامة شبكات الإنتاج للتصدير Production network for export ، أي ربط الشركات المتميزة العامل في بعض الصناعات في إطار عنقودي صناعي وتقديم الدعم لها لتشجيعها على التطوير

---

[1] قشرو فتيحة، توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2017، ص102-104.

[2] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص38–39.

والابتكار بغرض التصدير، وضمان إمدادها بالمواد الخام والطاقة وتكاليف النقل وقصر هده المزايا على هده الشركات دون باقي المشروعات، والهدف من إنشاء هده الشبكات هو زيادة جودة وكمية صادرات الشركات العاملة في إطار هذه الشبكات؛

– تأهيل ودعم المؤسسات التي توجه منتجاتها للتصدير وخاصة فيما يتعلق بتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة وذلك للحصول على شهادات الجودة العالمية؛

– تطوير المنتجات المصدرة، بحيث تتوافق مع التغيرات في أذواق المستهلكين في الأسواق العالمية من خلال إجراء الأبحاث والدراسات عن أذواق المستهلكين؛

– التشجيع المعنوي للمنتجين والمصنعين المحليين من خلال مثلا تأسيس جائزة لأفضل أداء تصديري؛

– يفعل دور المؤسسات العلمية من خلال نقل الاختراعات الجديدة إلى حيز التنفيذ في مجالات الإنتاج المختلفة، وخلق الوحدات القادرة على نقل المعلومات بأكثر الطرق فاعليه.

إنشاء المناطق الحرة الصناعية التصديرية: الهدف منها هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعمة وكذا تحديد مستويات الجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وضع سياسة ناجحة لضمان تمويل وتأمين الصادرات: إن العملية التصديرية ذات طبيعة خاصة في استخدام أنشطة الائتمان، ولذا يجب توفير التمويل والائتمان المناسب كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري للخارج، وقد يقدم الائتمان بالعملة المحلية أو الأجنبية في الداخل أو الخارج.

وتتمثل أهم السياسات التي تتبعها الدولة لتنمية صادرات في ميدان الائتمان والتمويل في:

– منح الائتمان للمشتري الأجنبي من خلال بنك أو جهة تمويل في البلد المصدر، وبالتالي يحصل المصدر على حصيلة صادراته بمجرد تقديم مستندات الشحن، وذلك في سبيل الترويج للصادرات؛

– توفير قروض ميسرة للمصدرين وتمنح هذه القروض للمصدرين لشراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ عقود التصدير؛

– القروض طويلة الأجل: تقدم هذه القروض للتوسع في الصادرات من السلع الرأسمالية والتكنولوجية.

كما يجب أن تركز استراتيجية تنمية الصادرات على إنشاء نظام لتأمين الصادرات، لمواجهة المخاطر التي قد

تواجه الصادرات ولا تشملها نظم التأمين الأخرى مثل تأمين اعتمادات التصدير وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.

ضرورة اتباع مقاربة التسويق الدولي بمؤسسات التصدير: في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وما أحرزته من تقدم في مجال التسويق الدولي وجودة المنتجات وتنافسيتها التي أصبحت أهم متطلبات اقتحام أسواق التصدير، يعد غياب هذه المقومات في المؤسسة مشكلا كبيرا وعائقا أمام ترقية وتنويع صادراتها خاصة خارج المحروقات منها.

الامتيازات الضريبية والجمركية لصالح الصادرات:[1] هناك العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي ستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية أشهرها:

[1] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص34.

– نظام الدروباك: وهو نظام رد الرسوم الج مركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير؛

– نظام السماح المؤقت: أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة؛

– نظام الإيداع: ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.

ضرورة توفر نظام معلومات حول التصدير:[1] في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات أصبح من الضروري أن تتوفر استراتيجية تنمية الصادرات على نظام معلومات التصدير، والذي يتيح لها جملة من المعلومات تخص نشاط التصدير بصفة عامة هي:

– معلومات ذات طابع عام كالمعلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة في السوق المستهدف التصدير إليه، وذلك بهدف تحديد قدرة هذه الأسواق على تحقيق أرباح للمصدر في المدى الطويل؛

– معلومات عن المنتج المراد تصديره أو معرفة تطوراته في الأسواق المختلفة ولدى الجهات المنافسة؛

– معلومات تشمل احصائيات حول التجارة الخارجية حتى يمكن اختيار السوق من خلال وضع رؤية عن قيمة، وكمية الواردات التي تستوعبها تلك السوق حسب الدول المختلفة المستوردة لهذا المنتج؛

– معلومات مرتبطة بالتسعير وسياساته، والقواعد المنظمة له في الأسواق المستوردة؛

– المعلومات المرتبطة بالإطار التنظيمي أي منظمات التصدير التي ازدادت اليوم أهميتها خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية والغاء الكثير من القيود سواء التعريفية أو غير التعريفية؛

---

[1] قشرو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

– معلومات الاتصال التجاري اللازمة لإقامة علاقات تجارية، بالاعتماد على القوائم التجارية التي تتضمن الأدلة وقواعد البيانات عن المؤسسات التجارية، والمستوردين معدي الخدمات والمنتجين؛

– المعلومات الخاصة بالفرص التجارية، التي ترغب المؤسسات العامة أم الخاصة في الحصول عليها من خلال بناء روابط مع الشركاء التجاريين.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد بديع بليخ، **الاقتصاد الدولي**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.
2. أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
3. أحمد جمال الدين موسى، **العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية**، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر 1999.
4. خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية – النظرية وتطبيقاتها-**، عالم الكتب الحديث للنسر والتوزيع، عمان، 2010.
5. دومنيك سلفا تور، **نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي**، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
6. رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر ة التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
7. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2000.
8. رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا، 2000.
9. ريم ثوامرية، خروف منير، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)**، دار نور للنشر، المانيا، 2017.
10. زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر،1998.

11. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.

12. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مطابع الأمل، الإسكندرية، 2008.

13. سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

14. سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1993.

15. سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مطبعة الإسراء، الطبعة 3، مصر 2003.

16. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.

17. سهيل إدريس، **المنهل: قاموس فرنسي عربي**، الطبعة الخامسة والعشرون، دار الأداب، بيروت، 1999.

18. صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999.

19. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2003.

20. عبد الباسط عبد الوفا، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.

21. فطيمة حاجي، **المدخل إلى التجارة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

22. مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، لبنان، 1996.

23. محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الّأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

24. محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الّأولى، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 2011.

25. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

26. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

27. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

28. محمد عبد العزيز، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 2000.

29. محمد، دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، 2010.

30. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

31. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

32. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

33. موسى سعيد مطر واخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

34. موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

المقالات:

1.قشرو فتيحة، **توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2017.

الرسائل والأطروحات الجامعية

1. أميرة كمال الدين حسن، **مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية تجربة المملكة الأردنية الهاشمية –جمهورية مصر العربة وجمهورية السودان في الفترة (1978–2002)**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط التنموي، كلية الدارسات العليا السودان، 2005.
2. بوشنافة الصادق، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
3. حفاف وليد، **إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية واثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2009.
4. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان،2011.
5. شايب يمينة، **قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
6. شيخي حفيظ، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي' المنظمة العالمية للتجارة'**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2012.
7. شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي**، مذكرة ماجيستير، جامعة وهران، 2012.

8. عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2013.

9. سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2016.

10. عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2003.

11. عريبي مريم، **اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة لأثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2014.

12. وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

المحاضرات والمطبوعات الجامعية

1. خروف منير، **المالية والتجارة الدولية**، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، –2014–2015.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1. Alain Sameulson, Economie International contemporaine, Série d'économie en plus, OPU, Alger,1993.
2. André GREJEBINE, la nouvelle économie internationale, éd PUF, Avril 1982.
3. C.Free man, The Plastics Industry, A comparative study of research and innovation, National Institut Economie Review, 26(1), 1963, pp 22-49.
4. Christian AUBIN & Philippe NOREL, Economie Internationale : Faits Théories et Politiques, édition du seuil, Paris, 2000.
5. D.B. KEESSING, The impact of research and devon us-trade. Journal of political Economy, fev 1967.
6. J.r.L.T.Wells, International trade : The product life cycle approach, Jr.L.T. Wells (ED) The procuct life cycle an International trade. Harvard University, Boston, 1972.
7. ALI Bencheneb, Mécanismes juridiques des relations commerciales internationales de l'Algérie, O.P.U ALGER 1984, pp 21-50.
8. B.S.MINHAS, An international comparison of factor costs and factor use, North Holland publishing company, Amsterdam, 1963.
9. David Ricardo, The Principles of Political economy and Taxation, London,1817.